

مستقبل الثقافة في مصر

تأليف ماهرة صامب العزة الدكتور طه حسين بك

عميد كلية الآداب

نقد للأستاذ سبر قطب

تمهيد:

لا شك أن كتاب الدكتور طه حسين بك عن «مستقبل الثقافة في مصر» هو كتاب الموسم، وهو لهذا جدير بالعرض والنقض، جدير بالبحث والمناقشة. وليس هو كتاب الموسم فحسب، ولكنه الكتاب الأول من نوعه بعد الاستقلال الذي يرسم سياسة كاملة للثقافة النظرية؛ ابتداء من التعاليم الأولى، إلى نهاية التعليم الجامعي، ملاحظاً ما يجب أن يتوفر لخطوات التعليم المتوالية من التناسق والانسجام، متمشياً في مراحلها كلها بروح واحدة، وعقلية واحدة، ترمى إلى هدف، وتصل إلى غاية؛ وليس هذا بالعمل اليسير.

وقد آثرت أن أقول: إنه يرسم سياسة كاملة للثقافة النظرية، مع أنه قد ألم بالدراسة في كليات الهندسة والزراعة والطب والتجارة والعلوم التطبيقية عامة؛ ولكن من الحق أن يقال: إنه لم يتحدث عنها، لأن الدكتور نفسه لم يقصد إلى أن يتحدث عنها، بل آثر أن يدعها لمن هم أعلم بها، وأكثر دراية بشئونها.

ولم يرسم هذا الكتاب الضخم سياسة التعليم فحسب، أو سياسة الثقافة المدرسية فحسب، ولكنه تجاوزها إلى ما بعد مراحل التعليم كلها، إلى ثقافة

المجتمع وعواملها : إلى المسرح والخيالة والمذيع والصحافة ، وتجاوزها إلى الأدب والآداب والجو الأدبي ، وإلى واجب الدولة والهيئات للبحث العلمي والنشاط الفكري ، وإلى كل ما يتصل بكلمة « ثقافة » بأوسع معانيها ، وفي أوسع حدودها ، ملائما بين كل مرحلة والتي قبلها والتي تليها ، مما يجعل هذا المؤلف دستورا جامعا للثقافة في مصر كما يريد مؤلفه .

هذا النحو من البحث جديد في مصر ؛ جديد إن لم يكن بموضوعه ومادته ، فبشكله وتنسيقه ، فالواقع أن الكثير الغالب من هذه الأفكار التي حواها الكتاب خاضت فيه الأعلام والمحاضرات والأحاديث والتقارير ، وتناولته دروس الأساتذة في دار العلوم بالذات في محاضرات التربية وسواها ، وبعضها من البداهة بحيث لا يحتاج لأن يتناوله حديث أو محاضرة لأنه من الموضوعات المكشوفة المكرورة ، ولكن الجديد فيه بعد هذا وذلك أنه بحث جامع متناسق شامل لمراحل الثقافة كلها ، والغاية منها جميعا .

ونحن قد اعتدنا أن نبحث في كل مرحلة من مراحل التعليم على حدة ، وأن نفصل بين الحديث عن الثقافة في المدرسة والثقافة في المجتمع ، واعتدنا أن نبحث كل لون من ألوان الثقافة منفردا ، وألا نرسم لأنفسنا وجهة محددة ، وغاية أساسية من هذه الثقافات جميعا ... واعتدنا تبعا لهذا كله كثيرا من القوضى ، وكثيرا من التخط في اتجاهاتنا ، وكثيرا من التعارض ، وكثيرا من التناقض بين بين غاياتنا القريبة من كل برنامج ؛ لأنها غايات متنافرة لم تضمها غاية واحدة واضحة مرسومة للجيل كله ، إن لم نقل للأجيال كلها .

والدكتور في هذا العمل الضخم الذي قام به وحده ، يخطئ ويصيب ، أو على الأقل نرى نحن أنه يخطئ ويصيب ، ويجاوز الغاية حيناً ، ويقصر عنها حيناً ، وتصفو نفسه ويرتفع مداه تارة ، وتشوب الغايات القريبة خاطره وتغلبه على استقامة المنطق تارة ... ولكنه بعد هذا وذلك خليق بالاعتراف بعمله

العظيم ، خليف بتقدير هذا العمل ، لأن كل من في الوجود يخطئ ويصيب .
وقد آثرت أن تكون (صحيفة دار العلوم) معرضاً لآرائى فى هذا الكتاب ،
فأحب أن أنه هنا إلى أنى لم أوثرها لأنها مجلة الطائفة التى أتمى إليها ، أو
لأنى متأثر فيما أبدىه من الآراء هنا بآراء طائفة بعينها ، متجه إلى عقليتها العامة
— أو ما يظن أنه عقليتها العامة — حين يهاجمها الدكتور فى هذا الكتاب .

فالواقع الذى يعلمه إخوانى ، والذى أحسب أن الدكتور يعلمه كذلك —
أنى مستقل الفكر عن كل عقلية عامة أو خاصة ، وأنى لأعيش ولا أستطيع
أن أعيش فى جور الطوائف ، وأن مدار حكى على الأشياء ما يملكه على مذهبي
الخاص فى الحياة ، هذا المذهب الذى أحسبنى عبرت عنه أوضح تعبير فيما
كتبته فى الصحف من آراء فى الأدب والنقد ، وأقربه ما نشر فى مجلة «الرسالة»
فى خلال ستة أشهر عما « بين القديم والحديث » وما نشر فى عديدين من صحيفه
دار العلوم عن « الدلالة النفسية للألفاظ والأساليب العربية » . وفى كلا
البحثين تظهر هذه العقلية المستقلة ، ويبدو هذا المذهب الخاص .

إنما آثرت « صحيفة دار العلوم » لأنها مجلة أساتذة يشتغلون بالثقافة فى
المدارس خاصة ، فالكتاب يهمهم أول ما يهم أحدا فى مصر ، ولأنها صحيفه
هادئة الطابع ، رزينة الاتجاه ، وهذه صفات لا تتوافر لمجتمع فى صحيفه أو مجلة
من صحفنا ومجلاتنا .

وفى هذا الكتاب مانوافق الدكتور فيه أشد الموافقة ، وفيه ما يخالفه فيه
أشد المخالفة ، وفيه ما يحتمل الأخذ والرد والزيادة والنقصان .

وقد كان هذا التقسيم نفسه صالحاً لترتيب الحديث فى هذا البحث ؛ ولكنى
آثرت أن أسير مع المؤلف فى ترتيبه لكتابه . فللدكتور استطرادات جميلة
من فصل إلى فصل ، ومن موضوع إلى موضوع ؛ وله كذلك فقرات ذهنية
عجيبة بين المقدمات والنتائج ، وبين بعض هذه النتائج وبعضها الآخر ؛ وفى

تتبع تلك الاستطرادات ، وتقصى هذه القفزات متاع عقلى خصب ليس من المستحسن أن يحرم منه القراء ،
والآن فلنستخر الله ، ونأخذ في الحديث عن كتاب الدكتور .

مصر شرقية أم غربية :

للدكتور وجهة عامة في كتابه : أن تكون ثقافتنا في المستقبل ثقافة أوربية خالصة ، وأن يكون اتجاهنا في الحياة اتجاها أوربيا خالصا ، وأن تتأثر أوربا كما تأثرتها اليابان ، في غير تردد ولا تلكؤ ، وبلا انتقاء أو تمحيص أو اختيار . وهو لا يجب أن تكون هذه الوجهة ابتداء ، ولا أن تكون جديدة يبتدعها هذا الجيل ، لأنها في هذا الوضع تثير اعتراضات يتوقاها هو أشد التوقى ، بل يريد لها أن تكون امتدادا للقديم ، واتباعا للماضى . وهو لهذا يقرر في سبعين صفحة من صفحات الكتاب هذه النظرية : أن مصر أمة غربية وليست أمة شرقية ، وأنها كانت غربية منذ عهد الفراعنة حتى اليوم ، ولم تكن يوما ما شرقية ، ولم تطق أن تكون يوما ما شرقية !
وهو يعنى بالغرب هنا أوربا ، ويعنى بالشرق الهند والصين واليابان ، ويتجنب أن يذكر غيرها من الأمم إلا تليحا إلى فارس وجزيرة العرب ، لحكمة سنعلها فيما بعد !

وفي هذا الفصل أزوع قفزات الدكتور الذهنية التى حدثتك عنها آنفا ، بل فيه تتجمع كل هذه القفزات ما عدا قليلا منها ينسرب فيما بعد فى الكتاب كله .

وليس هناك اعتراض جدوى على الحقائق الرئيسية التى جاء بها فى هذا الفصل ، فقد يكون معظمها صحيحا فى ذاته . ولكن الاعتراض على الطرق العقلية التى يسلكها إلى هذه الحقائق .

ولما كان الدكتور عميداً لكلية الآداب ، ومن زعماء الأدب والثقافة في هذا الجيل ، فإنه لا يعنينا منه أن يذكر لنا حقائق صحيحة في جملتها ، بل يعنينا أكثر أن تكون الطرق العقلية إلى هذه الحقائق صحيحة كذلك ، حتى يكون نموذجاً كاملاً لتلاميذه الكثيرين ، ولمريديه الكثيرين أيضاً .

ونحن لهذا وحده سنتبع بشيء من الدقة والتطويل آراءه في هذا الفصل ، وإن كنا نعلن مقدماً أننا معه — في شيء من التلطيف والتعديل — في الغاية الأخيرة التي رمى إليها من كتابته . إنما المتاع العقلي الطريف في هذه المناقشة ، وتصحيح بعض المفكرات الجزئية ، هو الذي يجذبنا إليها .

ويبدأ الدكتور الحديث هكذا :

« ولكن المسألة الخطيرة حقاً ، والتي لا بد من أن نجليها لأنفسنا تجلية تزيل عنها كل شك ، وتعصمها من كل لبس ، وتبرئها من كل ريب هي أن نعرف : أم مصر من الشرق أم من الغرب ؟ وأنا لا أريد بالطبع الشرق الجغرافي والغرب الجغرافي ، وإنما أريد الشرق الثقافي والغرب الثقافي . . . »

« فهل العقل المصري شرقي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ؟ أم هل هو غربي التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ؟ وبعبارة موجزة جلية : أيهما أيسر على العقل المصري : أن يفهم الرجل الصيني أو الياباني أو أن يفهم الرجل الفرنسي أو الإنجليزي ؟ »

ووضع المسألة في هذا الوضع تتجلى فيه كل مهارة الدكتور في المناقشة : فهو قد قسم الدنيا قسمين اثنين لا ثالث لهما : قسم تمثله الصين واليابان ، وإن شئت فضم إليهما الهند وأندونيسيا ، وقسم تمثله فرنسا وإنجلترا وإن شئت فضم إليهما كل دول أوروبا وأمريكا .

فلا بد للإجابة عن سؤال الدكتور في هذا الوضع أن تكون مصر أمة غربية ؛ لأنها — بلا تردد وبدون شك — تفهم الإنجليزي والفرنسي أكثر

عما تفهم الصينى واليابانى في هذا الزمان ! وهذا ما نضد إليه الدكتور من توجيه السؤال على هذا المنوال .

ولكن — لا ريب — أن وجه المسألة يتغير ، لو كان الشرق الذى يواجهك به غير الصين واليابان والهند وأندوسيا . أى لو كان هناك قسم ثالث للدينا يمثل الشرق العربى والغرب العربى ومصر بينهما حافة الاتصال . ثم يزداد وجه المسألة تغيرا لو كانت الدنيا أكثر أقساما حسب عقلياتها المختلفة — وهو الواقع — فكانت أوروبا وأمريكا تنقسمان بحسب العقلية الديمقراطية والعقلية الدكتاتورية — وبينهما خلاف أساسى لا شك فيه — وكان الشرق ينقسم بحسب أجناسه وهى كثيرة ، وحسب طبيعة بلاده وهى متغايرة . . . إلى آخر الأقسام التى لا بد أن ينطن إليها وبدتق فى تمحيضها من يريد وضع مناهج الثقافة حسب العقليات .

وعلام يبنى الدكتور نظريته فى أن مصر أمة غربية ؟

إنه يبنىها على حقيقة معروفة تاريخيا ، وهى أن العقل اليونانى اختلط بالعقل المصرى وأثر الواحد منهما فى الآخر طوال عشرة قرون فلنسمعه يقول :
« التلاميذ يتعلمون فى المدارس أن مصر عرفت اليونان منذ عهد بعيد جدا وأن المستعمرات اليونانية قد أقرها الفراعنة فى مصر قبل الألف الأول قبل المسيح »

« والتلاميذ يتعلمون فى المدارس أيضا أن أمة شرقية بعيدة عن مصر بعض الشيء ، قد أغارت عليها ، وأزالت ساطانها فى آخر القرن السادس قبل المسيح وهى الأمة الفارسية ، فلم تدعن مصر لهذا السلطان الشرقى إلا كارهة ، وظلت تقاومه أشد المقاومة وأعنفها . مستعينة على ذلك بمتطوعة اليونان حينئذ ، وبمحالفة المدن اليونانية حينئذ آخر ، حتى كان عصر الإسكندر ،

وبالتأمل فى الجمل التى وضعنا تحتها خطا ، نجد الدكتور لا يخامرہ الشك فى

أن المصريين أباحوا المستعمرات اليونانية في مصر لتوافق العقائد المصرية واليونانية وحده. وأنهم قاوموا الفرس للاختلاف العقلي وحده كذلك، وأنهم لهذا استعانوا بمتطوعة اليونان وبمخالفة المدن اليونانية.

ولا يريد الدكتور أن يفرض أن النزاع السياسي والوفاق السياسي لا يعنيان دائما نزاع العقليات ووافقها، لافي القديم ولا في الحديث، وأنه إذا صح — إلى حد كبير — أنه كان هناك اتصال بين العقلية المصرية والعقلية اليونانية، وكان هناك افتراق بين العقلين المصري والفارسي، فليست الائمة التي ذكرها هي التي تثبت هذا أو ذلك.

وأمامنا الآن فيما يشور من المشاكل السياسية ما ينفي مثل هذا المنطق، فالإبان والصين في حرب طاحنة، وهما فريق واحد في رأى الدكتور، وإيطاليا تعادى فرنسا وهما أمتان لاتينيتان — فوق أنهما أوريبتان من فريق عقلي واحد في رأيه كذلك.

وما رأى الدكتور لو قلنا له: إن هذه المستعمرات اليونانية لم تكن مرضية من المصريين وإنما كان يسمح بها بعض الفراعنة المكروهين من الشعب، للجنود اليونانية المرتزقة، لتحميمهم هم من غضب الشعب؟ وإن المصريين كانوا ينقمون على هؤلاء الفراعنة تقريبتهم للإغريق، ويأنفون من الاختلاط بالمرتزقة، ويصفونهم بأقبح الصفات؟

وما رأى كذلك لو قلنا له: إن بعض الإغريق كانوا في جيش فارس كما كانوا في جيش مصر سواء بسواء؟ بل إذا قلنا له: إنه لم يمهّد لاحتلال مصر كما مهّدت لها خيانة «فانيس اليوناني» الذي أطلع ملك الفرس على بعض أسرار الهجوم وقدم الرشوة لعرب الصحراء، وأرشد الملك إلى رفع بعض الحيران الذي يقدره المصريون على دروع الجنود؟

وما رأى لو كانت قد حدثت عدة وقائع صغيرة بين الجنود المصريين

والجنود اليونانيين ، وبين مصر وبعض المدن الإغريقية ، كبرقة التي كانت تابعة للإغريق في عهد « وهاب رع » ؟

ومع كل هذا لنفرض أن المصريين رضوا بمستعمرات يونانية في مصر ، وثاروا على استعمار فارس . أفلا يرى الدكتور أن القياس مع الفارق — كما يقولون — وأن مصر قد تصبر على مستعمرات صغيرة لها فيها مصلحة سياسية وهي سيدة نفسها متبرعة بهذه المستعمرات ، ولكنها لا تصبر على استعمار كامل يفقدها سياستها العامة وسيادتها الكاملة ؛ وأن هذا وذلك لا بدلان على توافق عقلي ولا اختلاف ، لانه يتم في كلتا الحالتين على السواء ؟ أولا يرى أن الحروب قديما وحديثا لا تثبت النزاع العقلي ولا تنفيه ، وأن الثورات على المستعمرين لا ينظر فيها إلا إلى الحرية والسيادة قبل كل اتفاق عقلي أو اختلاف ؟ وإلا نفيم كانت ثورة مصر على الحملة الفرنسية ؟ وفيم كانت ثورتها على الاحتلال الإنجليزي في العصر الحديث ؟ أكانتا للاختلاف العقلي ، كما ثارت على فارس أم هي الحرية تحررها في كل حين ؟

وقد صبرت مصر على الاستعمار التركي أطول مما صبرت على الاستعمارين الفرنسي والإنجليزي ، بل لقد كانت في بعض عهودها تحتوى به من الإنجليز ، فهل هذا دليل اتفاق عقلي بين المصريين والأتراك ؟ الواقع غير هذا عندنا وعند الدكتور

ويشاء الدكتور أن يمضى بعد هذا في نفي الوحدة العقلية بين مصر والامم الشرقية حتى التي تنكلم العربية وتدين بالاسلام ، فيذكر أن الدين واللغة لا يخاقان وحدة وأن المسلمين منذ أندم عصورهم نظموا إلى هذا بدليل أن الدولة الأموية في الأندلس ، كانت تخاصم الدولة العباسية في العراق .

ولاشك أن الوحدة السياسية هي التي يبرهن عليها هذا المثال ، وبديهي أن الوحدة العقلية هي التي نعنيها ويعنيها الدكتور في بحثه ، وهي غير الوحدة

السياسية بلا جدال . وإلا فقد كانت الأندلس والعراق على ما بينهما من نفور ، تعيشان بعقلية واحدة أو بعقليتين متقاربتين . يظهر ذلك في نتاجهما الأدبي والعلمي ، بل يبدو في أن أدب الأندلس تأثر بأدب المشرق تأثرا ظاهرا — على الأقل في بعض عصوره — فلم ينتفع بالبيئة الجديدة إلا ارتفاعا محدودا ، في الشكل أكثر منه في الموضوع . والدكتور دة بك عميد كلية الآداب سيد العارفين بهذه الحقيقة الأدبية التاريخية .

ولكنه يمرق من هذه في رشاقة وخفة إلى نتيجة قاطعة هي : « أن من السخف الذي ليس بعده سخف اعتبار مصر جزءا من الشرق ، واعتبار العقلية المصرية عقلية شرقية . كعقلية الهند والصين . . »

ولست أدري من هو الذي اعتبر عقلية مصر كعقلية الهند والصين ؟ ولكني أدري أن مخالف الدكتور يعتبرونها عقلية شرقية كعقلية مصر ذاتها . . . ! ويرون لهذه العقلية المصرية خصائص تميزها عن العقلية الأوروبية ، كما تميزها عن عقلية الشرق الأقصى سواء بسواء .

وفيم هذا التعميم ؟

ومتى كان لأوربا عقل واحد ؟ وللشرق الأقصى أو الأدنى عقل واحد كذلك ؟ ولم لا نقول : إن لكل أمة عقلا خاصا يتطلب ثقافة خاصة ، وإن هذه العقول قد تتقارب وتتباعد ولكنها لا تتحد أبدا .

والأفما بال البرنامج الدراسي الإنجليزي يمتاز بالتخفيف والتربية الرياضية عن البرنامج الفرنسي ، ويتوسط البرنامج الألماني بينهما ؟ — وهذه أقل مظاهر الاختلاف — وما بال الأدب الإنجليزي غير الأدب الفرنسي والأمريكي مع أن هذا مكتوب باللغة الإنجليزية ؟ وما بال الفن الروسي غير هؤلاء جميعا في القديم والحديث ؟

بل ما بال إيطاليا وألمانيا الأوربيتان تنحوان منحى الدكتاتورية فتتابعهما

فيها اليابان في أقصى الشرق ، وتلتزم إنجلترا وفرنسا الأوربيتان أيضا الديمقراطية على اختلاف فيها وتؤمن بها معهما أمريكا ، وهي أقرب في الموضع واحتكاك المصالح إلى اليابان منهما ، والديمقراطية والدكتاتورية اتجاهان عقليان متقابلان ، ويكفي لتقابلهما أن « الدولة للفرد » في الأولى ، و « الفرد للدولة » في الثانية ، ويتبع هذا الوضع كل برامج التعليم وكل مناهج الثقافة ، وكل الشرائع والقوانين ؟

ثم ما بال العقلية الرومانية قديما كانت تخالف العقلية اليونانية وهما متجاورتان ومن حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يفترض له الدكتور عقلية متحدة ؟

ثم ما بال الأساطير اليونانية والأساطير المصرية تكادان لا تلتقيان إلا في مشاهد قليلة ؟ وما بال القصة ثبت وترعرع بل تزدهر في بلاد الإغريق ، ثم لا تكون في مصر القديمة إلا أقصوصة ساذجة ؟ ... وما بال . وما بال ، مع طول اتصال الأمتين كما يقرر التاريخ ويقرر الدكتور ؟

أليس في هذا كله ما يبرهن على أن التعميم في النظم العقلية لا يؤدي إلى نتائج مضبوطة ، يمكن أن تبنى عليها توجيهات حاسمة في الثقافة العامة ؟

الإسلام والمسيحية وأثرهما في أعم البحر الأبيض

ويستورد الدكتور في هذا الحديث ، ويخشى أن يكون الإسلام — وهو قادم من صحراء العرب ، وهي ليست من حوض البحر الأبيض المتوسط ، ولم يظلمها العقل اليوناني — قد غير عقلية المصريين « التي هي عقلية يونانية . وقد مرت مناقشة هذا الرأي » فينتهي من هذا الاستطراد إلى نتائج فيها بعض الحق ولكن فيها كثيرا من القفزات .

فهو يقول لك : إن الإسلام لم يغير هذه العقلية ، لأنه اختلط بالفلسفة اليونانية ، فأصبح بهذا الاختلاط عنصرا موافقا للعناصر المكونة لهذه العقلية

لا مضادا لها؛ ولأن الإسلام شأنه شأن المسيحية؛ والمسيحية لم تغير العقلية الأوربية حينما عبرت إليها، فما بال الإسلام يغير المسيحية في هذه الحلة، مع أن القرآن جاء مصدقا للإنجيل؟
فلنناش هذين الدليلين:

فأما أن الفلسفة اليونانية امتدت إلى الإسلام فهذا مالا شك فيه؛ ولكن من قال: إن الأديان تطبع الشعوب بفلسفتها وقضاياها المنطقية؟ إنما المؤثر الأول للأديان هو نظامها الروحي، وهو تبشيرها وإنذارها، وهو الصورة الغامضة التي تنطبع في نفوس أتباعها؛ ثم هو بعد هذا قواها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إن كان فيها « كما في التوراة والقرآن » مثل هذه النظم. وما أظن الدكتور يقول: إن شيئا من هذا كله في الإسلام يتفق مع الفلسفة اليونانية. فالخاصة وحدهم تأثروا هذه الفلسفة، أما الشعب المصري فقد أثر فيه الإسلام بخواصه تلك، وطبعه بطابعها، بل أثر فيه بروحه العربية الخالصة، والروح العربية من أقوى الأرواح في أمم العالم « كما يقرر ذلك الدكتور نفسه في إحدى محاضراته الأخيرة من محطة لندن اللاسلكية ». ولم تعد الفلسفة اليونانية مدينة الاسكندرية إلا في أحيان قليلة، وظلت « منف » محتفظة بفرعونيتها، حتى جاء الرومان فكرهتهم وأعرضت عنهم ما وسعها الإعراض ثم جاء الإسلام فاعتنقته راضية، وتأثرت به مع سائر البلاد.

وأما أن المسيحية لم تؤثر في طبيعة العقل الأوربي، فوجب أن يكون الإسلام كذلك، لأن القرآن مصدق للإنجيل، ففي هذا القياس توسع فضفاض في تفسير هذا التصديق.

فالواقع أن الأديان قد تتفق في ناحية أو نواح، ولكنها تختلف من حيث طبيعة عقليتها في نواح. وكل دارس للقرآن وللإنجيل يدرك هذه الفروق: يدركها في طبيعة الآلة كما يصورها القرآن وطبيعته كما يصورها الإنجيل، وفي

العلاقة بين الإله والنبي وقومه في الأول ، وبينه وبين النبي وقومه في الثاني ، وهذه وتلك من أهم أسس الأديان .

وإذا جاز لنا أن نعقد صلة بين شخصية النبي والدين الذي يجيء به - أو على الأقل أثر هذه الشخصية في التعاليم التي يتركها النبي لقومه غير الكتاب المنزل ، من الأحاديث والسنن ، فلا بد أن نحسب حسابا للاختلاف الاصيل الواضح بين شخصية « محمد » الرجل العربي الذي يجمع بين الروحانية الرقيقة الشاعرة ، والرجولة القوية الصارمة ، والمزاج العملي المعتدل . وشخصية « عيسى » الوديع السميحة التي لا تتجلى فيها إلا الروحانية الشفيفة .

على أن هناك farkا أساسيا بين الإنجيل والقرآن ؛ بل بين الإنجيل في ناحية ، والتوراة والقرآن في ناحية ، فهذان يحويان بعد اللاهوت نظما وشرائع وحدودا دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية ، بينما الإنجيل يكاد يخلو من هذا كله .

« والمسيح عليه السلام إنما جاء داعية للصفاء الروحي والرحمة واللين والانسامح والعفة والزهد ، ولكنه لم يشر إلا بإشارات عارضة ، للنظم الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية ، بل كان يلح من تصرفاته وتصريحاته أنه لا يستريح إلى قيود التقاليد من الكهان اللاويين والكتبة ، لأنها أعمال ظاهرية ، وهو كان موكلا بالبواطن وبالأرواح ... فقد أباح لتلاميذه سبت بنى اسرائيل ، وأحل كل ما يدخل إلى الفم لأنه لا ينجس ، أما الذي يخرج منه « غش . زور . فسق ... » فهو الذي ينجس ، وأباح للتلاميذ الإفطار في أيام الصوم اليهودية ؛ ولم يرجم الزانية التي جيء له بها معترفة ، لأن الذين سيتولون رجمها - حسب شريعة موسى - ليس فيهم من هو خال من الذنب . ومن أقواله : سمعتم أنه قيل عين بعين وسن بسن ، وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضا ، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك

فاترك له الرداء أيضا ، ومن سخر ك ميلا واحدا فاذهب معه اثنين . . . (١)
 وكل ما نستطيع الوقوف عليه من شرائع المسيح يتلخص في قوله :
 « قد سمعتم أنه قيل للقديما لا تقتلا . ومن قتل يكون مستوجب الحكم ؛ وأما
 أنا فأقول لكم : إن كل من يغضب على أخيه باطلا يكون مستوجب الحكم . ومن
 قال لأخيه « رقا ، يكون مستوجب المجمع . ومن قال : يا أحمق يكون مستوجب
 نار جهنم . فإن قدمت قربانك إلى المذبح وهناك تذكرت أن لأخيك شيئا عليك
 فاترك هناك قربانك قدام المذبح واذهب أولا اصطالح مع أخيك . وحينئذ
 تعال وقدم قربانك . كن مراديا لخضمتك سريعا مادمت معه في الطريق ، لئلا
 يسلمك الخصم إلى القاضي ويسلمك القاضي إلى الشرطي فتلقى في السجن . الحق
 أقول لك لا تخرج من هناك حتى توفي الفلس الأخير

قد سمعتم أنه قيل للقديما لا تزن . وأما أنا فأقول لكم إن كل من ينظر إلى
 امرأة ليشتتها فقد زنى بها في قلبه ، فإن كانت عينك اليمنى تعثر فأقلعها وألقها
 عنك . لأنه خير لك أن يهلك أحد أعضائك ولا يلقى جسدك كله في جهنم ، وإن
 كانت يدك اليمنى تعثر فأقطعها وألقها عنك ، لأنه خير لك أن يهلك أحد
 أعضائك ولا يلقى جسدك كله في جهنم .

وقيل من طلق امرأته فليعطها كتاب طلاق ، وأما أنا فأقول إن من طلق
 امرأته إلا لعلة الزنى يجعلها تزنى ، ومن يتزوج مطلقة فإنه يزنى .
 أيضا سمعتم أنه قيل للقديما لا تحنث بل أوف للرب أقسامك . وأما أنا
 فأقول لكم لا تحلفوا ، إلا بالسما لأنها كرسى الله . ولا بالأرض لأنها موطىء
 قدميه . ولا بأورشليم لأنها مدينة الملك العظيم . ولا تحلف برأسك لأنك لا
 تقدر أن تجعل شعرة واحدة بيضاء أو سوداء . بل يكن كلامكم نعم نعم لا لا .
 وما زاد على ذلك فهو من الشرير » (٢)

(١) إنجيل متى الاصحاح الخامس آية ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

(٢) إنجيل متى الاصحاح الخامس : الآيات من ٢١ - ٣٧ .

وحتى هذه التشريعات على قلتها، إنما تتوجه للتطهير الخلقى أكثر مما ترمى إلى حد الحدود وسن القوانين وبيان الفروض.

فالمسيحية حينما امتدت إلى أوروبا وصلت إليها نظاما روحيا وإرشادا خلقيا، ولكنها لم تضع لها أسسا للتشريع والاقتصاد والسياسة كما وضع القرآن حينئذ بقي العقل الأوربي يسيطر على الحياة الدنيوية ويشرع لها ويتصرف فيها، فلم يتغير منه شيء هام مع المسيحية. أما القرآن فقد وضع العقل المصرى والعقول التى خضعت له فى نطاق معين، هو نطاق التشريع القرآنى والنظام الدنيوى القرآنى.

ومن هنا كان لابد أن يؤثر فى هذا العقل ما لا يؤثر الإنجيل، وأن يبقى دائم الأثر حتى تتحلل منه الدولة بالتشريع الرومانى والقوانين الفرنسية منذ نصف قرن، وهو — مع هذا — لا يزال شديد الأثر فى عقلية التشريع المصرى.

ولو أن التواراة هى التى عبرت إلى أوروبا بدل الإنجيل، لكان لها — ولا شك — أثر أكبر فى تغيير طبيعة عقلها العملية الواقعية، أكثر مما أثر الإنجيل لأن فيها تشريعا وحدودا ونظاما اقتصاديا، لا يوجد فى الإنجيل.

ومع هذا فالدكتور لا يقنع بأن اختلاط الاسلام بالفلسفة اليونانية — قد كفى أثره فى عقلية المصريين إلى درجة تجعلها تظل قريبة من عقلية أوروبا، بل لابد أن يودى هذا الاختلاط إلى أن « يلغى ما يمكن أن يكون من الفروق بين الأمم التى تعيش فى شرق بحر الروم والأمم التى تعيش فى غرب هذا البحر نفسه ». ثم يؤكد هذا بقوله: « ليس بين الشعوب التى نشأت حول بحر الروم، وتأثرت به فرق عقلية أو ثقافية ما ».

وما أظن أن مجرد صلات — بالغة ما بلغت بين العقليات المختلفة — يمكن أن يلغى كل الفروق، بحيث لا يكون هناك « فرق ما » وأحسب أن الدكتور

بعد أن يطالع على ما قدمت سيخفف من هذا التوكيدات ، ويطامن من هذا الجزم الشديد .

وفي أثناء حماسة الدكتور لرأيه يقدم لمخالفه مادة جديدة من البراهين فهو يقول بعد جملة السالفة التي اثبتناها : « إنما هي ظروف السياسة والاقتصاد تدل من أهل هذا الساحل لأهل ذلك الساحل » .

وما من شك أن للظروف السياسية والاقتصاد آثارا في العقليات العامة . وأنا لا أريد أن أذهب مع « كارل ماركس » إلى نظرية « التفسير الاقتصادي للتاريخ » ، ولكن لا أغفل الاعتراف بأثر السياسة والاقتصاد في عقليات الأمم ، فإذا أضفنا إلى ذلك طبيعة بلادنا وطبيعة البلاد الأوربية كان لابد من الاختلاف العقلي . .

وأدنى مراتب هذا الاختلاف ، أن الطبيعة في أوربا قاسية شحيحة بالقياس إلى الطبيعة المصرية الوديدة الكريمة . فالطبيعة هناك تخزي أهلها وتبهمهم في كل لحظة إلى العمل المتواصل ، وقسوتها وشحها يوحيان إليهم أن يدخروا من أيام الرخاء لأيام الإعياء ، وأن يكونوا على أهبة في كل وقت لمقاومة الطبيعة الطاغية ، ولا يقتصر الادخار على الماديات ، فإن توالي الأجيال في هذه البيئة يمدّها بأعصاب يخزن فيها قدر من الطاقة الضرورية لتحمل والمقاومة ، وضبط النفس والوقوف للصدمة على تفاوت في الأجناس والبيئات — بينما الطبيعة الهينة اللينة في مصر ، لا تدع المصري يدخر من الطاقة شيئا لأنه قادر على لقاء الطبيعة كل آن بقوته الحاضرة ، بلا تحفظ ولا ادخار ، ومن هنا يسرف المصري في قوته وصحته وماله ، لأن الطبيعة لم تعود أن يحتاج لادخار شيء من القوة أو القوت ؛ البرد محتمل ، والحر محتمل ، والنهر أليف وديع ، وفي لأهله في كل عام ، والأرض خصبة غنية الظاهر ، داجنة أليفة الباطن ، لازلزلة ولا بركان ، ولا جذب ولا حرمان .

الرجل المصرى القوى ، ترى قوته هائجة كلها فى عضلاته الظاهرة ، والرجل الإنجليزى القوى ترى هذه القوة كامنة فى ملامحه وأعصابه : الأول كالجندي يحمل سلاحه وذخيرته كلها بيديه ، وليس له رصيد مخزون ، والثانى أعزل ، ولكنه مطمئن إلى أن وراءه مخزنا كادلا للسلاح والذخيرة ، يأخذ منه عند اللزوم .

المرأة المصرية الجميلة تطالع العين منها كل معانى جمالها صريحة واضحة ، وتفرغ لديك كل ذخرها الروحى والعقلى فى جلسة واحدة أو عدة جلسات ، والمرأة الأوربية الجميلة ، قد لا تبهر العين بالحسن ، ولكن جمالها كالنبع الذى الذى يعطيك نفسه رشقة رشقة ، ثم يزيدك فى كل جلسة جديدا لم يكن فى الحسبان .

هذه ناحية واحدة من نواحي الاختلاف بين الطبيعة المصرية والطبيعة الأوربية ، تكفى وحدها للتفريق بين مناهج الثقافة ، ووراءها كثير غيرها ، يتفرع عنها وينظر إليها ، ويؤكد ضرورة التفرقة — إلى حد ما — بين مناهجنا ومناهجهم ، فى كل أنواع التعليم ، أو على الأقل فى التعليم النظرى ، إذ كانت العلوم التطبيقية ملك الجميع .

مصر والحضارة الأوربية الحديثة

ويستطرد الدكتور من العصور القديمة إلى العصور الحديثة ، فيرى مصر تأخذ بالحضارة الأوربية الحديثة ، وحينئذ يجد نفسه قد وفق إلى برهان جديد لا ينقض على أن عقلية مصر عقلية أوربية بدليل أخذها بهذه الحضارة ، وإنما كان الحكم التركى هو الذى قعد بها عن متابعة أوربا فى نهضتها خمسة قرون .

حسن ! ولكن ألا يمكن أن يكون لأخذ مصر بحضارة أوربا فى العصر الحديث سبب آخر غير توافق العقائتين ؟ وما شأن تركيا إذن وهى التى كانت كما يقول الدكتور هى المانعة لمصر من الأخذ بهذه الحضارة ، بينما هى اليوم

مشتتة في الأخذ بها ، بل ما بال اليابان وهي تأخذ بالحضارة الأوربية في قوة وسرعة ؟ أهذا دليل أيضا لا ينقض على أن عقلية اليابان عقلية غربية في القديم والحديث ، وهي التي كانت منذ عشرين صفحة في الكتاب فقط تمثل القسم الثاني من أقسام العقليات الانسانية ؟

أفلا يمكن أن نقول في سهولة ويسر ، وبلا تسف أو شطط : إن الأخذ بالحضارة الأوربية ضرورة زمنية لا بد منها ، نتيجة أن أوربا سبقتنا في مدارج الرقي ، كما أخذت هي بحضارتنا يوم سبقناها في مدارج الرقي ، وأن مدنية العالم دواليك ، تأخذ هذه من تلك على حسب الظروف ، وأن أمم الشرق لهذا السبب تأخذ اليوم بحضارة الغرب على اختلاف عقلياتها ، كاليابان والصين نفسها في أقصى الشرق ، وإيران وتركيا في وسطه ، وسوريا ومصر في أدناه ؟

ولكن الدكتور تشتد به الحماسة ، فيرتدى ثوب الخطيب ، ويروح يبرهن لنا على تأصل الروح الاوربية فينا ، وضعف الروح الشرقية ، بأن أشد المحافظين فينا اليوم ، لن يرضوا بالتخلي عن الحضارة الجديدة . ولن يقبلوا الرجوع إلى العصور الشرقية الأولى في مأكل أو مشرب أو عدة حرب ، وهذا دليل أي دليل على أن المصريين لم يكونوا يوما ما شرقيين !

وأخشى ما أخشاه إن نحن ذهبنا مع استدلال الدكتور إلى نهايته أن نحكم بأن الاوربيين اليوم ليسوا أوربيين !

أليس أهل أوربا اليوم لا يرضون أن يعيشوا عيشة الاوربيين السالفين منذ قرن واحد من الزمان ؟

أليس نفورهم هذا كنفور المصريين من حياة الشرقيين القدامى ؟

أليس هذا دليلا على أن المصريين ليسوا شرقيين ؟

أليس ذلك دليلا على أن الاوربيين ليسوا أوربيين ؟

أو مارأي الدكتور ؟ !

وبعد فلا بد أن نقرر أن في اضطرابنا اليوم بين الحضارة المادية الاثورية التي نأخذ بها ، وبين عقائدنا وتقاليدها وضمائرنا — والدكتور يعترف بهذا الاضطراب ويصور ما يحدثه في النفوس من قلق ، ويدعو دعوته لإزالته — هذا الاضطراب ذاته بين الحياة الخارجية التي نهيم فيها ، والحياة الداخلية المستكنة في عقولنا وأرواحنا ، أكبر دليل على أن عقلية المصريين غير عقلية الاثوريين ، وعلى أن هذه الحضارة لا تجد سبيلها ميسرة في نفوسنا ، فتصطدم بها وتثير كامنها ، وأنه لا بد من مضي زمن طويل قبل أن تطمئن هذه الحيرة ، ويسكن ذلك القلق ، ونسيخ هذه الحضارة كما أساغها الغربيون .

هذه الحضارة التي يقول عنها كاتب أمريكي : إنها في نزاع واضطراب مع الانسانية ، لأن المخترعات وآثارها — وهي من عمل العقل الواعي — قد سبقت العقل الباطن . لا أوربا نفسها ، وأوجدت بيئة شديدة الجدة على الإنسانية ، والانسان لا يستريح ويهدأ إلا حين تتوازن نفسه الباطنة مع ما يحيط بها من الحياة الظاهرة وتدرج تدرجا طبيعيا . وهو رأى له قيمته في تقدير هذه الحضارة : لأنه يقوم على نظرية علمية تكاد تصبح مذهبا قائما .

وليس معنى وجود اختلاف بين العقلية المصرية والعقلية الاثورية ، أنه حتم أن يكون عقلنا ضعيفا وعقل الاثوريين قويا ، وأنه لا بد لتجو بأنفسنا من هذه الوصمة أن تندمج في أوربا اندماجا ، كما يريد الدكتور أن يرتب المقدمات والنتائج ؛ ليخيفنا من هذه النتائج ، فالقويان يختلفان في أكثر الأحيان ، وقلما يختلف الضعيف والقوى في شأن من الشؤون !

وأيسر ما يحقق رغبة الدكتور في الأخذ بالحضارة الاثورية ، ويحقق رغبتنا في الابقاء على مميزاتها الذاتية ، أن نحلل هذه الحضارة إلى عنصرين : الثقافة والمدنية ، ونأخذ كلا منهما بآخر تعريف وضعه لها العلماء : فنعتبر الثقافة شاملة لديننا ، وفنوننا ، ونظمنا الخلقية ، وتقاليدها ، وخرافاتنا كذلك .

وهذه يجب أن تحتفظ فيها بماضينا ، ونحدد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي ، ونعتبر المدنية شاملة للعلوم والفنون التطبيقية ، وتلك نأخذها من أوربا أخذا .

وأنا أدرك أن هذه التفرقة ليست سهلة ، وإنما تحتاج إلى مجهود عفيف للاحتفاظ بالتوازن ، وإلى تركيز خلقي واجتماعي لم نصل بعد إليه . ولكن هذا هو ما صنعتته اليابان التي يضربها الدكتور لنا مثلاً أعلى ، فما تزال « الثقافة » اليابانية باقية على أصولها ، في الوقت الذي أخذت بآخر مثل المدنية الاوربية وزادت فيها . وما العقيدة التي تدفع إلى الانتحار من أجل الامبراطور إلا شاهداً على بقاء اليابان سليمة من كل مزاج أوروبي .

ولحسن الحظ أن الدكتور طه لم يكبد يفرغ من كتابه الذي نحن بصددده ، ويقرر فيه ضرورة الأخذ بالحضارة الاوربية خيرها وشرها ، حتى كتب في عدد الثقافة التاسع في تعليق له على كتاب « سندباد عصري » يقول : « الذوق العام يختلف باختلاف البيئات ، فهناك أشياء يقبلها الذوق العام الاوربي ، وينبو عنها الذوق العام المصري ، وليس على مصر من ذلك بأس ، فليس من الضروري أن نشبه الاوروبيين في كل شيء ، ولا أن نقلدهم في كل شيء ... » وهذا حسبنا من الدكتور !

أما العزة الاوربية التي يحجبها إلينا ، ويشوقنا إلى الاستمتاع بمثلها حين نصبح قطعة من أوربا ، فهي دعوة كريمة نبيلة ، ولكن ليست تقاليد الغرب وحدها هي التي تؤدي إليها ، فقد عزت اليابان ولا تزال لها مميزاتها الاصلية ، وقد كانت للعرب عزة قومية ، وهم على أخلاقهم الاولى ، التي لم تكن أوربية يونانية !

رومانية الشرق ومادية الغرب :

وفي حلق ظاهر راح الدكتور يتهم ويستهمز بمن يحاولون إثبات روحانية

الشرق، ومادية الغرب، وفسر الروحانية والمادية تفسيراً يخرج منه بما يؤيد هذا الاستهزاء وذلك التهمك في ست صفحات طوال، وكان بارعا في سوق الأمثلة إلى حيث يريد.

وهذه مسألة قد كفانا الأستاذ الفاضل « أحمد أمين » - صديق الدكتور وزميله - مثونة الكلام فيها، فبين في هدوء رزين، ماذا يقصد بالمادية والروحانية، وذلك في العدد الثاني من مجلة الثقافة، بيانا نستريح إليه كل الراحة، حيث قال: « هناك معنى آخر قد يكون أقرب إلى الصواب، وهو أن معنى المادية تفسير ظواهر هذا العالم على أساس المادة من غير التفات إلى عالم آخر روحي وراء هذا العالم، وبناء كل وسائل الحياة وكل ظواهر المدنية والحضارة والثقافة على أساس المادة وحدها ».

« فليس العقل إلا شكلا من أشكال المادة الدائمة التغير والتنوع، وليست أفعال الإنسان مهما دقت إلا نتيجة لمواد الجسم، وليست كل الظواهر النفسية من فكر وإرادة وعاطفة إلا نتيجة للمخ المادي من حيث عمله وحجمه وتركيبه... الخ ».

« أما الروحانية فتري أن المادة وحدها عاجزة عن أن تشرح كل ما يحدث في العالم، بل لا يفسرها إلا القول بوجود شيء غير مادي. شيء روحاني وراء هذا الشيء المادي. فالفكر وظواهر العقل ليست نتيجة للمخ المادي ».

نعم إن المخ آلة التفكير ولكن يستحيل أن يكون الفكر الإنساني الذي يشعر بشخصيته وبحرية إرادته نتيجة لمادة لا تحس ولا تشعر، مهما كانت حالتها من رقي تركيبها وحسن نظامها ».

« فالإيمان بعالم روحاني بجانب العالم المادي من نفس وإله وعالم آخر، هو أوضح خصائص الروحانية، وهذا النوع من النظر هو الذي يسود الشرق، فهو يؤمن بالإلهام الذي لا يعمل، كما يؤمن بالمنطق الذي يعمل، على حين أن

النزعة المادية لا تؤمن إلا بسبب ومسبب، وعلة ومعلول، ومقدمة ونتيجة «
وهذا البيان الهادى، الواضح فيه الكفاية للدلالة على الفرق بين طبعى
الشرق والغرب فى تصور الاشياء. ويمكن أن يضاف إليه من الامثلة بعض
ما تؤدى إليه النظرة المادية فى الغرب من بعض النظريات العلمية والفلسفية
المتعلقة بالله، لبيان الفرق الهائل بين تصور الفلسفة الشرقية وتصور الفلسفة
الغربية فى أطوارها الأخيرة لموجد الوجود .

فأما النظرة الشرقية فلا حاجة إلى الإفاضة فيها لأنها معلومة، وأما النظرة
الغربية، أو أحدث النظرات الغربية فنعلمها « النظرة الزمنية لله » والتي تقول :
« عند النقد والتأمل الدقيقين نستطيع أن نلح فى تتابع الصفات الحيوية
الذى وقع بالفعل فى التاريخ نظاما عاما يطبع هذا التابع بطابع يميز له عن أى
تتابع آخر . هذا النظام هو مانعبر عنه بلفظة « رقى » أو « تقدم » وقاعدة هذا
الرقى هى الانتقال العام من البسيط إلى المركب، ومن العام إلى الخاص، ومن الوحدة
والانفراد إلى الاتحاد والائتلاف . أى أن الكون بسننه وتركيبه، سمح بيزوغ
سلسلة من الصفات الحيوية تتسق جميعا فى قاعدة عامة هى هذه القاعدة التقدمية،
فعند ما يبرز وعى الانسان أو حبه أو عاطفته أو اجتماعيته، لم تبرز هذه جميعا فى
عالم معاكس معاد لها ولقيامها، بل نشأت فى محيط شديد العطف عليها متين
الصدقة لها، أو بالأحرى أنها نشأت لأن الكون أراد لها النشوء . . .

« نخلص من هذا إلى تصريحين هامين : أولا أن الحياة وليدة الكون،
ثانيا أن الرقى فى الحياة وليد الكون كذلك .

« والله فى هذا التصوير يصبح . ذاك التركيب فى صلب الكون الذى سمح
بالحياة وبالرقى فيها . إن الحياة حقيقة واقعية، والرقى فيها حقيقة واقعية كذلك.
من أجل هذا وجب وجود تركيب خاص للكون يسمح بوقوع هاتين الحقيقتين .
هذا التركيب هو الله . . .

ألمت تشاهد الحياة في نفسك وفي سواك ، أليست تلوح لك وهي منتظمة في سلسلة تقدمية متواصلة ، من تقيت الضمعدع إلى مرسيتي ببتهمرفن ؟ كيف أمكن حدوث هاتين الظاهرتين ، الحياة ورقيا ؟ لابد أنه توفر في الكون تركيب خاص شد أزرها ، ولم يكتب بأن جعل من وقرعها أمرا ممكنا ، بل أحدث هذا الوقوع فعلا . هذا التركيب . هذه الخاصة الكونية . هذا الجانب من أجزاء الكون وحركاته .. هو الله « (١)

هذه إحدى النظريات عن « الله » كما يصل إليها العلم الطبيعي الحديث معتمدا على مذهب النشرويين ، وليس هنا مجال مناقشة هذه النظرية ، ولكني أعرضها مقابلة للنظريات الشرقية ، التي قد تسير معها في خطررتها الأولى ، ولكنها لا تسمح أن يكون « الله » إحدى خواص الكون ، أو جزءا من الكون ، لأنها تفرض الله أكبر من الكون ، ومغايرا له .

وقرب من هذه النظرية نظرية : « الله . المادة . الزمن » والتي تشمل في نهايتها إلى أن الله هو نتيجة التفاعلات العليا بين المادة والزمن ، وهي نظرية رياضية ، تصل إلى ما يشبه النظرية الطبيعية السالفة .

وليس وراء هذا ما هو أوضح من بيان الافتراق بين الطبيعتين : فمصر على هذا من أيتهما في نظر الدكتور ؟ قديما وحديثا ، قبل الاسلام وبعده على السواء ؟

الدعوة والتعليم العام

وإلى هنا تنتهي تلك المباحث المعقدة ، ويجاوزها الدكتور إلى ميدان آخر هادئ لا التواء فيه ولا تعقيد ، وينطلق مستعرضا ناقدا في عذوبة وصفاء نفسي ، وصراحة جميلة ، وتتجلى كل خصائص الدكتور الطيبة ، وكل شجاعته الأدبية

(١) تلخيص الأستاذ شارل مالك عن الكيندر ومورغن وهوبن . مقتطف أكتوبر

العالية في مراجعة عيوب الثقافة في مصر ، وبيان أوجه علاجها ، ويسير كل قارئ مخلص لوجه مصر مع الدكتور في معظم فصوله التالية ، في استعراض ولذة مرة ، وفي إعجاب وحماسة مرات .

ويبدأ الدكتور بتصوير اضطراب الثقافات التي تتنازع العقل المصري ، حسب اختلاف أنواع التعليم ، في المراحل الأولى التي يفترض المنطق والواجب أن تتحد ، وأن تكون بهذا الاتحاد نواة العقلية العامة للشعب ، وتوحد بين اتجاهاته المشتركة ، وشعوره بالوطن ، وآماله في مستقبله .

« فهناك التعليم الرسمي الذي تنشئه الدولة وتقوم عليه ، وقد رسم له الإنجاز طريقة محددة ضيقة ، فأفسدوه وأفسدوا نتائج وآثاره أشد الإفساد ... وهناك التعليم الأجنبي الذي قام في مصر مستظلاً بالامتيازات الأجنبية . غير حافل بالدولة ولا خاضع لسلطانها ، ولا ملتفت إلى حاجات الشعب وأغراضه ، ولا معنى إلا بنشر ثقافة البلاد التي جاء منها والدعوة لهذه البلاد ، وتكوين التلاميذ المصريين على نحو أجنبي خالص ، خلى أن يبغض إليهم بيئتهم المصرية ، وأن يهون في نفوسهم قدر وطنهم المصري وهناك التعليم الوطني الحر الذي يزعم المحافظة على المناهج والبرامج الرسمية ، ولكنه إلى عهد قريب لم يكن خاضعاً لمراقبة الدولة وملاحظتها ، فكان يمضى كما يريد أو كما يستطيع ، وكان يمتاز بخمالة أقل ما توصف به أنها مصدر فساد للتفكير ومصدر فساد للخلق ، ومصدر فساد للسيرة العامة والخاصة ... وهناك تعليم آخر تشرف عليه الدولة ولا تشرف عليه ! تشرف عليه لأنه خاضع آخر الأمر لسلطانها . ولا تشرف عليه لأنه مستقل في حقيقة الأمر استقلالاً عظيماً ، وهو التعليم الديني ، الذي يقوم عليه الأزهر الشريف وما يتصل به من المعاهد في الأقاليم ... وهو بحكم طبيعته ، وبيئته ، ومحافظة القائمين عليه ، وخضوعهم بحكم هذه المحافظة لكثير من أثقال القرون الوسطى وكثير من أوضاعها ، يصوغ التلاميذ والطلاب صياغة خاصة

مخالفة للصياغة التي ينتجها التعليم المدني ... وهناك تعليم وسبيل بين الدين الخالص والمدني الخالص ثمثله الآن دار العلوم وقد مثانه مدرسة القضاة حيناً ... ونحن نتابع باهتمام وإعجاب تصوير الدكتور لاختلاف العقليات التي تنشأ تلك الثقافات ، ونذكر معه خطر تعدد وجهات المشرفين عليها ، ونقدر خطورة هذا التعدد ، إذا تسلم الطفل منذ مراحل التعليم الأولى ، ونؤمن برأى الدكتور في وجوب إشراف الدولة على هذه المراحل في جميع نواحي التعليم ، بحيث يكون التعليم العالي وحده هو الذي يتمتع بالاستقلال ، ويكون حراً في اختيار طريقه إلى المعرفة في حدود القانون العام .

نعم يجب أن تشرف الدولة إشرافاً فعلياً على مرحلة التعليم العام سواء كان ذلك في الأزهر ، أو في المدارس الأجنبية ، أو في المدارس الأهلية ؛ لأن ذلك وحده وفي هذا الطور من أطوار مصر هو الكفيل بتوجيه أسس « العقيدة » المصرية في النشء الجديد ، ويجب أن يكون لوزارة المعارف من المفتشين والمرافقين ، ووضع مناهج التعليم في التسمين الأولى والثانوى في الأزهر ما لها في مدارسها المدنية سواء بسواء ؛ لأن استقلال الأزهر لا شأن له بهاتين المرحلتين ، كما أن استقلال الجامعة مقصور على كلياتها ، لا على المدارس التي تغذيها وهي مدارس التعليم العام ، ولا نرى في هذا ما آراه الأستاذ الكبير الدكتور عبد السلام بك الكردي من أن فيه تقوية للركنية التي يشكو منها الدكتور ونحن معه . فاللامركزية يجب أن تأخذ طريقها بعيدة عن الروح العامة للتعليم .

واجب الديمقراطية :

بعد ذلك يلخص الدكتور مطالب الشعب من الديمقراطية ، في أن تكفل لهذا الشعب جميعاً الحياة والحرية والسلم ، ويرتب على هذه الكفالة ضرورة نشر التعليم الأولى ، وترقية مستواه الحالى ، ويشرح في أسلوب عذب وتحليق بروحي جميل ضرورة نشر هذا التعليم في مستواه الراقى الذي يشمل تعليم

البلد وجغرافيتها واللغة القرمية ومبادئ الحساب والصحة في مستوى أعلى من المستوى الحالى وشيئا من الأعمال اليدوية .

وقد علق الدكتور الكردي بك على هذا البرنامج ففضل العناية بالإكثار من الأعمال اليدوية ، ونحن معه فى هذا ، مع تمسكنا بالقدر الذى يقترحه الدكتور طه من التعليم النظرى .

ويستطرد الدكتور طه من هذا وهو يشرح : لماذا يتعلم أبناؤنا تاريخ البلد وجغرافيته استطرادا عذبا فى بيان معنى الوطن ؟ وددت لو أنقله هنا ، ووددت لو نقل بنصه إلى كتب التربية الوطنية التى تعلم فى المدارس ، بدل تلك التعريفات الجافة العقيمة للوطن والأمة ، وبدل الكلام السقيم الذى يعللون به هناك حب الإنسان لوطنه ، أو الكلام الخيالى الطائر الذى تتضمنه بعض أبيات من الشعر ينقلونها هناك نقلا .

ونحن مع الدكتور فى الواجبات التى يجب أن ينهض بها التعليم الأولى التى يخصصها فى « تكوين عقل الصبى وقلبه ، وفى حماية جسمه من الآفات والعلل ، وتمكينه من النمو المطرد الذى لا يتعرض لاضطراب ولا فساد »

ونحن معه كذلك فيما يجب إزاء هذا العلم الأولى بأن تكون الدولة تكرينا صالحا يتبدى بعد شهادة إتمام الدراسة الثانوية لقلبها ، وأن تكون الحياة بمدارس المعلمين فى بيئة محترمة راقية المعنوية ، وأن تمكنه الدولة من الحياة الكريمة وتأجره أجرا يلائم عمله الخطير . ويختم هذا الفصل بقول جميل يؤيد ما ارتفعت به الشكوى من الكثيرين ممن يهمهم أمر هذا التعليم .

« لأعرف شرا على الحياة العقيمة فى مصر من أن يكون المعلم الأولى كما هو الآن عندنا سيء الحال منكسر النفس ، محدود الأمل ، شاعرا بأنه يمثل أهون الطبقات على وزارة المعارف شأننا »

التعليم العام :

ويجاوز الدكتور مرحلة التعليم الأولى ، فيجد التعليم الابتدائي مضطربا ، لا يستطيع فهم موضعه من التعليم العام ، ويراه أثرا من آثار الاحتلال الانجليزي ، فيقترح أن يندمج في التعليم الثانوي الذي يبدأ بعد التعليم الأولى أو يرافقه في بعض خطواته ، ويقترح أن يجعل بين التعليم الأولى والتعليم العام منافذ ومسارب لمن تتضح كفايته لهذا التعليم من تلاميذ المدارس الأولية ، فيؤيد بذلك آراء كثير من المخلصين التي أبدت في هذا الموضوع .

وهو من أجل تحقيق هذه الصلة ، ومن أجل أسباب أخرى - ستحدث عنها فيما بعد - يقترح أن تكون السنوات الأربع من التعليم العام عارية من تعليم لغة أجنبية ، ونحن نوافق في هذه الاقتراحات .

ثم يصل الدكتور إلى نظام المجانية الخالي فينكره أقبح الإنكار ، ويقترح أن تعقد المسابقات لهذا الغرض في أثناء التعليم الأولى ، على أن يفضل في المجانية النابغون من أولاد المعسرين ، فإذا فضل منها شيء للطبقة التي تليهم في المقدرة على الإنفاق ، وهو نظام أدنى إلى الانصاف وإلى إبطال المحسوبيات والظلامات .

ويعمد الدكتور بعد هذا إلى بحث نقطة تضرب حولها الأفكار في هذه الأيام ، وهي : هل يباح التعليم لجميع الراغبين فيه أم يعمل حساب التعطل والمخاطر الاجتماعية ، فيضيق نطاقه إلى القدر الذي تهضمه البلاد ؟

ولا يتردد في تسفيه الرأي الثاني بقوة ، ويستخدم في هذا التسفيه كل ما أوتي من قوة في المناقشة وإدارة الحديث ، ويلوح بالديمقراطية والدستور اللذين ينفيان نظام الطبقات ، وهو ما يؤدي إليه حصر التعليم وتضييقه ، ويلوح بتزييف الحياة النيابية التي لا يصبح لها معنى إلا إذا تعلم الشعب . ويذكر في ذلك كله كلاما جميلا ، ويحلق في عليين ، ويرضى الإنسانية العالية والشعور الراقى ،

ومن بين وسائله في التدليل على صواب رأيه ، أنه لا يترتب بأن البطالة قد وجدت وجودا حقيقيا في مصر . « فما ينبغي أن يضطر الشباب المصريون إلى البطالة على حين يستمتع كثير من الأجانب في ظل محضر بالحياة الناعمة الميسرة ، التي لا يجدونها ولا قريبا منها في أوطانهم ... وهل من الحق أن الدولة محتاجة إلى هذه الكثرة الضخمة من الموظفين الأجانب الذين يتقاضون منها أجورا باهظة ... وهل من الحق أن الدواوين تضيق بالتخريجين ؟ ... والشئ الذي لا شك فيه أن إعادة النظر في أمر المناصب والموظفين خليفة إذا أخذت بالحزم ، أن تقتصد للدولة كثيرا من المال وأن تفتح للشباب كثيرا من أبواب العمل ، فما أكثر الموظفين الذين يتناضون الأجور الضخمة ولا يعملون شيئا ، وما أكثر الشباب الذين لا يجدون ما يعملون وهم قادرون على العمل بأيسر الأجر وأقله ... » وهذا كله صحيح .

ولكن الدكتور لا يرى إباحة التعليم لكل من يريد ، بل لكل من له استعداد عقلي مناسب ، ويقترح لهذا أن تقوم المدرسة والمدرسون بالنصح للتلاميذ وآبائهم في المراحل التعليمية المختلفة بتوجيههم إلى نوع التعليم الذي يتفق مع مواهبهم .

ونحن نقول للدكتور : إن هذا لا يمكن أن يتحقق حتى يهب الله لوزارة المعارف عقلا غير عقلمها الجاضر ، بل يهب للدولة كلها عقلا غير هذا العقل ، فتعرف للتعليم خطره ، وتحس أن الآفات العقلية جديرة بالاهتمام ، كآفات الزراعة على الأقل ، فلا تبخل على التعليم بما يكفل التقليل من عدد التلاميذ في الفصول ، والتقليل من عدد الفصول في المدرسة وهو ما يقترحه الدكتور في موضع آخر وما اقترحه من قبل صاحب المعالي نجيب بك الهلالي وهو وزير للمعارف . واقترحه الدكتور حافظ عفيفي باشا في كتابه « على هاشم السياسة » ولا تبخل على المعلمين بالأجور التي تريح بالهم ، وبالنظم والضمانات التي تجعلهم

يحسون بكرامتهم وبأمنون على أنفسهم كالقضاة في أحكامهم .
 حينئذ فقط تستطيع المدرسة أن تقوم بما يطلب إليها الدكتور من هذا
 الإرشاد وذلك التوجيه ، أما قبله فكل ما يقال كلام في كلام .
 ومن العجيب في أمر الدكتور أنه يطلب هذا التوجيه من المدرسين
 والمدرسة وهو لا يتحقق ولا يكون صحيحا إلا إذا كان المدرس خيرا بالدراسات
 النفسية الحديثة مثقفا في التربية وعلم النفس ، بينما هو يعارض في أن يزود
 المدرس بقدر كبير من هذه التنفات ، ويرى أن يقتصر على جانب قليل منها .
 ولكن الذي يحيد بالدكتور هذه الحيدة ، أن كلية الآداب تتدخل في هذه
 المسألة وتبدو مصالحها في الاقتصار على جانب محدود من علوم التربية .
 وهذا يكفي !

الدبوانه والمركزية

ويرتفع الدكتور إلى القمة ، وهو يصف ما يجب للعلم من الثقة والكرامة
 والاحترام ، ويصرر أثر المركزية وأثر تدخل الديوان في الغض من هذه
 الأمور الواجبة ، ولا نجد نحن أصدق في تصوير هذه الحالة من قوله :
 « والشئ الذي لا شك فيه ، والذي يعرفه كل واحد منا ، ويتحدث به إلى
 نفسه إذا خلا إليها ، وإلى أصدقائه إذا أمن الرقيب ، هو أنه لو كشف عن
 نفوس المعلمين والمتعلمين والمشرفين على التعليم ، لرأينا فيها شرا عظيما ، شرا
 مخيفا يملأ القلوب فزعا وإشفاقا . لو كشف عن نفوس المعلمين والمتعلمين
 والمشرفين على التعم لرأينا فيها شكا ، وريبا ، وبغضا وازدراء ، وخوفا وإشفاقا ؛
 ولتساءلنا بعد ذلك : على أي شر ونكر نريد أن نقيم بناء الجيل الجديد ؟
 ثم يقول عن وزارة المعارف :

«إننا لا نعرف وزارة من الوزارات المصرية يشتد فيها التنافس البغيض بين
 الموظفين ، ويشتد فيها ما يتبع هذا التنافس من التباغض والتحاسد ، ومن الكيد

والمكر، ومن الارتياح بكل شيء وبكل إنسان، وسوء الظن بكل شيء وبكل إنسان كوزارة المعارف. فيها تجد ماشئت ومالم تشأ من مكر الصديق بالصديق، وكيد الزميل للزميل، وتوقع الشر من كل مصدر، والتماس الخير من كل مصدر، وفيها تجد التنافس بين الطبقات، والتنافس بين الأفراد، والتنافس بين الطوائف، فالمعلمون ينكرون المفتشين، والمفتشون ينكرون المعلمين، كما ينكرون كبار الموظفين، وكبار الموظفين ينكرون أولئك وهؤلاء.

ويتحدث بمثل هذا عن الفنيين في وزارة المعارف، الذين يوافقون كل وزير على سياسته، ولا يعلمون لهم رأيا فنيا يدافعون عنه، ويعزو إلى هذا الضعف اضطراب سياسة التعليم، ويرى أن الوزارات الأخرى لا تضطرب هذا الاضطراب، لأن فيها موظفين ذوي آراء ينصحون للوزير، ويثبتون على ما يعتقدونه حقا، ولا يستثنى من هذا الضعف إلا ثلاثة ثبتوا على آرائهم، لم ترهبهم سطوة الوزير، وهم الأستاذ نجيب الهلالي بك سنة ١٩٢٥، ومدير الجامعة الأستاذ لطفى السيد باشا، والدكتور طه حسين بك سنة ١٩٣٥.

وقد كنت أحب للدكتور وهو يسجل هذه المثل المجيدة النادرة في تاريخ وزارة المعارف ألا ينسى اسمين آخرين: أحدهما اسم المرحوم الأستاذ أبو الفتح بك الفقى وموقفه مع صاحب المعالي نجيب بك الهلالي سنة ١٩٣٥ معروف، والثاني اسم حضرة صاحب العزة صادق بك جوهر وموقفه مع صاحب المعالي زكي العراقي باشا سنة ١٩٣٦ معروف كذلك.

ومهما يكن من شيء، ومهما يكن اختلافنا أو اتفاقنا مع الدكتور، فيجب أن نسجل له هذه الصراحة المؤلمة في تصوير عيوب وزارة المعارف الأساسية، التي يراها عقبة في سبيل كل إصلاح للتعليم.

ونحن نتابعه في اقتراحه: مجلسا أعلى لوزارة المعارف يشير على الوزير في المسائل العامة، ويختص وحده بتأديب المدرسين، ومجلسا لكل إدارة من إدارات

التعليم يرأسه المدير ويتألف من أعضاء عن الجامعة ومن بعض نظار مدارس هذه الإدارة ومدرسيها .

ولا نوافق الدكتور عبد السلام الكرداني بك على إنكاره لهذه المجالس إلا في أن يكون للجلس الأعلى الإشارة على الوزير في السياسة اليومية ، فنحن مع الأستاذ في أن يكتفي هذا المجلس بالترجيح في المسائل العامة ، ونشترط اختصاصه بتأديب المدرسين .

مشكلة الامتحانات .

ويحاول الدكتور علاج المشكلة الخالدة في مصر : مشكلة الامتحانات ، فيستعرض كعاداته عيوب الامتحانات ، ويصور في صدق ووضوح أثر هذه العيوب العقلية والخلقية ، وضرر تدخل السلطات التنفيذية تحت ضغط السياسة لحفض الدرجات وتقرير الملاحق . ثم يقترح علاجاً لذلك أخذت به بعض الأمم ، وتحدث عنه الأستاذ القباني حديثاً وافياً في محاضرة له عن الامتحانات ؛ ويتخلص في إلغاء امتحان النقل في مدارس التعليم العام ، إلا أن تقضى بذلك الضرورة ، وينكتفي بآراء المدرسين بعد أن تمنحهم الوزارة الثقة الكافية لخلق الأمانة في نفوسهم وتنميتها ، وتيسير امتحان الإجازات العامة ، بعد تقرير عقد امتحانات مسابقة غيرها للدخول في الوظائف .

وهذه اقتراحات متواضعة ، إذا قيست بما اقترحه الأستاذ القباني ، وما أخذت به فعلاً بعض الأمم من إدخال مقاييس الذكاء في الامتحان ، واختبار العقلية لا التحصيل العلي ، وهو ما نطمح أن نصل إليه في يوم من الأيام .

المعلمون :

ويستطرد في بيان عيوب الامتحان إلى أنه يكف التلميذ عن القراءة وحب الاستطلاع فلا ينسى أن يقول : إن المدرسين كذلك لا يقرءون . ولكنه

لا يقسو على المعلمين الحاليين مع أنهم لم يتخرجوا في الجامعة ! كما قسا عليهم فيما بعد ، بل يصور عذرهم في هذا أجمل تصوير ، وهو أنهم لا يجذون وقتا للقراءة ، لأن الدولة ترهقهم بالعمل إلى حد غير معقول ، ولأنها تضيق عليهم في حياتهم المادية ، ولأن حياتهم المعنوية قائمة مظلمة ، ولأنهم لا يتمتعون بالثقة والكرامة .

برامج المدارس العامة :

ويأخذ الدكتور بعد هذا في رسم الخطة للتعليم العام ، على النحو الجديد الذي اقترحه له من النظام وفي هذا يشتط خياله ، وبغريه المثل الأعلى فيبتعد عما يمكن ؛ وتظهر آثار الثقافة الفرنسية وتشبع نفس الدكتور بها ، ويبدو متناقضا أوشبه متناقض مع الدكتور طه بك الذي يدعو إلى تخفيف الامتحانات والكف عن توجيهها ، إلى اختبار الذكاء والتحصيل العلى .

فهم أولا يتوسع في تعليم اللغات الأجنبية توسعا عجيبا ، حسبك أن تعلم أنه يشمل إدخال لغتين أخريين هما الإيطالية والألمانية ، وتقرير اللغتين اللاتينية واليونانية ، واللغتين الفارسية والعبرية . وذلك منذ السنة الخامسة في التعليم العام أى بعد المرحلة الابتدائية التى يقصرها على اللغة الوطنية .

وهو ثانيا يريد تنويع التعليم العام من بعد المرحلة الابتدائية مباشرة إلى ثلاثة أنواع : أحدهما الذى يعتمد على اللغات الحية والذى يتجه بعد الثقافة العامة اتجاهها رياضيا أو علميا . والثانى التعليم الذى يعتمد على اللاتينية واليونانية ، ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسات الأدبية على اختلافها . والثالث التعليم الذى يعتمد على اللغة العربية ويتجه بعد الثقافة العامة إلى الدراسة الأدبية العربية الخالصة (وهذا هو الذى يدرس العبرية والفارسية) .

ولم تدركنى الشفقة على الدكتور . ولم أخافه وأنا أميل إلى وفاقته وأجاهد نفسى على نسيان رأي ومتابعته ، إلى حين رأيت يجاهد فى مشقة وعنف لتبرير

دراسة اللغات الميته والقديمة في التعليم العام.

وللدكتور في هذه اللغات حجج تبدو مستقيمة ، وهي أن الجامعة تضطر إلى تعليمها للطلبة بعد مجيئهم إليها فيتعطلون . ولا يبلغون الغاية فيها ، وأن الثقافة العقلية العالية تحتم دراسة اللاتينية واليونانية ، وأن الجامعات في العالم كله تعلم اللاتينية ، فوجب أن تكون الجامعة المصرية مثاها ، وأن اللاتينية ضرورية لإتقان اللغات الحية .

ونحن لآنحاول معارضة الدكتور في وجوب تعلم هذه اللغات في الجامعة ، وهو أدري منا بضرورتها للدراسات العالية ، ولكننا لانستطيع أن نوافق على دراستها في مرحلة التعليم العام ، ولو وافقنا ما استطاع البرنامج أن يتسع لها ، مالم يقع في العيوب التي نشكو منها .

والعلاج الذي يقترحه الدكتور للتخفيف وهو تنويع التعليم الثانوى من أوله لست أنا وليس الدكتور هو الذى يحكم عليه بالصلاح أو الفساد ، وإنما يجب أن يدلى فيه علماء النفس والتربية بأرائهم ، وأظنهم سيقولون: إن مواهب التليذ واتجاهه لاتتضح فى هذه السن وفى هذه الدراسة وضوحا يجعلنا نطمئن إلى اختيار طريق من طرق التخصص له .

ونحن نشفق أن تكون الثقافة الفرنسية التي ثقفها الدكتور ، واكتظاظ البرنامج الفرنسى بالمواد هو الذى أوحى إلى الدكتور من حيث لا يشعر هذه الترجمة الهائلة فى برامج التعليم العام . ونحن كذلك نؤثر البرنامج الإنجائزى المتخفف من المواد، المعنى بالعقلية العامة والرياضة البدنية على البرنامج الفرنسى، فإذا كان لابد فالبرنامج الألمانى المتوسط بينهما هو الأصح لنا فى فترة الانتقال .

وأنا شخصا أنكر كل برنامج يكلف التليذ من سن السابعة إلى العاشرة أن يشتغل بالدراسة النظرية أكثر من أربع ساعات فى اليوم بحال من الأحوال،

وأنكر كل برنامج يكلفه من سن الحادية عشرة إلى السادسة عشرة أكثر من ست ساعات، أما ماعدا ذلك فللرياضة البدنية، وللفنون الحرة، وللقراءة الشخصية. ولنذكر دائماً أن الجامعة كالمدرسة خلقت للطالب ولم يخاق الطالب لها، فلا يجوز بحال أن تكون مطالب الجامعة فوق المطالب المعقولة للبيئة والعقل والطاقة المحدودة للتلميذ، وإذا بدا لهذه الجامعة أن تتمسك بمستوى خاص من الدراسات، فليكن ذلك بإطالة سنواتها هي، أو بتنويع برامجها هي، بحيث توفر للطالب المتخصص الوقت الكافي وتعفيه من بعض المواد التي لا يحتاج إليها في تخصصه.

ونحن نخشى أن يقول بعض الخبثاء: إن الدكتور إنما يحرص على اللغات اللاتينية واليونانية، والعبرية، والفارسية، كما يحرص على إدخال اللغتين الإيطالية والألمانية، لأن بعض خريجي الجامعة ثقفوا هذه اللغة، فلا بد أن يشتغلوا إذن بتدريسها في المدارس!

وإنا لا نكره لخريجي كلية الآداب أو غيرها أن يجودوا عملاً، ولكن ربما حرص هؤلاء الخبثاء على إثبات أن مصلحة هؤلاء الخريجين، لا يجوز أن تعتدى على مصلحة التربية والثقافة!

ولن ننسى هنا أن نعلن موافقتنا التامة للدكتور على تمكين اللغة القومية من الانفراد في السنوات الأولى، فاللغة العربية في الواقع لغة أجنبية بالنسبة للطفل المصري وبيئته، وهو يلاقى في تعلمها عتلاً كتعلم لغة أجنبية عنه، فوجب أن يتوفر لها الوقت الكافي.

وقد سبقت جماعة دار العلوم بهذا الرأي في تقرير لها عام ١٩٣٨ على إثر ضجة من الضججات المفتعلة عن ضعف اللغة العربية في المدارس، فقالت في هذا التقرير ما يأتي بعد ذكر عدة أسباب لتعويق خطوات اللغة العربية في المدارس: «ولا ننسى—إلى جانب ما تقدم—أن اللغة الأجنبية تغزو عقل الطفل في سن

مبكرة ، في المدارس الابتدائية ، كما هو معلوم ، وتنال من زمن الطفل وجهده نصيبا ، كانت اللغة القومية والثقافة العقلية أجدر به وأولى . ولسنا هنا بصدد البحث النفسى المستفيض فى استعداد الطفل لتلقى لغة أجنبية فى السن المبكرة من الدراسة الابتدائية ، ولكننا نشير إلى حقيقة تدرك معكوسة ويتخذ من عكسها أساس لإدخال اللغات ابتداء من السنة الأولى الابتدائية .

ذلك أن المرونة العقلية ، التى يظن بعضهم أنها تسوغ هذا التبكير ، إنما تكون على أشدها بين الثالثة والسابعة ، وتكون مقدرة سمعية تقليدية أما فى سن السابعة فإنها تفتر إلى حد جعل الباحثين لا يرون من الصواب أن يشغل العقل بلغتين فى وقت واحد . على أنا تترك هذا البحث فالمربون قد فرغوا من التدليل عليه .

قضية اللغة العربية وتربسها

وددت ألا أتحدث عن هذا الفصل من كتاب الدكتور ، فأنا وهو متهمان حين نتحدث بالميل والهوى . ولكن لا بد من هذا الحديث ، فقد استغرق هذا الفصل من ص ٣٠٣ إلى ص ٤٠٣ فى الكتاب . مائة صفحة كاملة لا يجوز أن تتجاوزها مهما يكن الاتهام الذى يوجه إلينا ، ونحن لن نسوق الحديث فيها بالعاطفة والهوى ، فللقارىء عقل نضع أمامه الحقائق التى نراها وهو الحكم بيننا وبين الدكتور طه حسين بك .

وسنلخص آراء الدكتور فى هذه المسألة الشائكة ثم نعلق عليها :

١ — أن الأزهر لا ينبغى له أن يساهم فى تدريس اللغة العربية بالمدارس العامة ، ما لم تشرف الدولة على قسمه الابتدائى والثانوى ، حتى تضمن بذلك وحدة الطبيعة العقلية بين جميع المثقفين فى البلد ، وخشية أن يبتث فى التلاميذ الصغار مبادئ رجعية تتنافر مع الدراسة المدنية التى يدرسونها ، وتوقع ذهن

الطالب وضميره في اختلاط وارتباك بين العقليات المختلفة التي تشرف على تثقيفه .

هذا . ولأن خريج الأزهر حين يعين في مدارس الدولة يخضع لسلطتين متناقضتين في آن واحد : فهو خاضع للدولة التي وظيفته ، وفي الوقت نفسه خاضع لسلطة هيئة كبار العلماء ، التي تملك سحب شهادته منه ، فتضطر الدولة للخضوع لهذا الحرمان ، لأن شهادته هي التي تخوله التدريس ، أو تقع في صدام مع هيئة كبار العلماء . وليست مسألة الأستاذ الشيخ علي عبد الرازق بعيدة عن الأذهان .

وهذا كله حق ، لا لأنه يوافق هوى في نفسى عن قضية اللغة العربية بين دار العاوم والأزهر ، ولكن لأننى لا أدري كيف يرد الإنسان على هذه الأسباب المقنعة الوجيهة .

لا بل إننا لنزيد عليه إن إشراف الدولة - عن طريق وزارة المعارف - لا ينبغي أن يقف عند القسمين الابتدائى والناوئ من الأزهر . بل يجب أن تشترك في إعداد المتخرج في كلية اللغة العربية - وإذا أصر الأزهر على بقاء هذه الكلية ، ولم تجد الدولة في نفسها من الشجاعة ما تقول له به : نحن لسنا في حاجة إلى كليتك هذه - فللازهر أن يشتغل في كلياته الأخرى التي يعدها لمهام دينية بحثة ، ولكن ليس له أن يستقل في الكلية التي تخرج المدرسين لمدارس الوزارة . وإذا كانت وزارة المعارف لا تزال تصر - ولها الحق في هذا الإصرار - على بقاء دار العلوم ومعهد التربية بعيدين عن الجامعة ، فإنها خليفة من باب أولى أن تبعد كلية اللغة العربية عن الأزهر أو على الأقل تشرف عليها إشرافا فعليا ، قبل أن تسلم خريجها أبناء الأمة الصغار ، يصوغونهم حسبما يريدون .

٢ - أن اللغة العربية ضعيفة في المدارس ، صعبة القواعد ، معقدة

الأساليب ، وأن هناك خطرا كبيرا - إذا لم تصلح هذه اللغة وتصلح دراستها في نحوها وصرفها وإملائها - أن تنزع الأمة عنها إلى اللغة العامية ، وإلى الحروف اللاتينية ، وأن الطلبة يجدون في دراسة اللغات الأجنبية متاعا ولذة ، لا يجدونها في اللغة العربية .

ونحن مع الدكتور في صعوبة قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها وإملائها وفي وجوب إصلاح هذا كله ، والتخفف منه إلى القدر المستطاع ، وما نأبى هذا الإصلاح .

وإذا كان الدكتور قد أحققه وقوف بعض الهيئات في سبيل اقتراحات اللجنة التي شكلت لهذا الغرض ، فصاح صيحة الخطر ، فنحن لم نعارض في مبدأ الإصلاح إنما كانت هناك ملاحظات وما أخذ على طريقة الإصلاح ؛ لأن اللجنة لم تحل الصعوبات ، ولكنها دارت حولها دون أن تواجهها مواجهة منتجة . فإذا قيض الله لها أو غيرها أن تهتدي إلى حلول سليمة كان من الواجب الأخذ بها .

ولا أدع هذه الفرصة ، قبل أن أقرر أنني مع الدكتور في إصلاح دروس البلاغة لأنها في وضعها الحاضر تعتبر عندي مفسدة للذوق الأدبي ، وزائدة ثقيلة ، فيجب أن ترتقى من هذه القواعد الجافة إلى النقد الفني ، وأن تكون دراستها في النص الأدبي وتفسيره وشرح مزاياه الفنية ، دون التعريفات ؛ وأتت معه كذلك في التخفف من أبواب الصرف إلا اليسير الدائر على الألسنة ، وفي إصلاح الإملاء بحيث يوافق النطق الكتابة ، وقد سبق أن أبدت هذا الرأي في العام الماضي على صفحات « الأهرام » .

وقد درست اللجنة العلمية لجامعة دار العلوم موضوع تيسير اللغة العربية في المدارس العامة ، فذهبت إلى اقتراحات تؤدي إلى هذه الغاية نفسها ، في أسلوب متحفظ رزين . وهذه هي القواعد العامة التي بنت عليها برنامجها الذي اقترحتة

وعبد الله فكرى باشا وأمثالها ، حتى إذا تدرج عاد لعهد البهازيهير وابن سناء الملك وابن مطروح وأمثالهم .

ومنها أن كتب المطالعة موضوعة على غير أساس فنى ، وبلا وجهة معينة ؛ وإنما هى بضعة موضوعات حشرت حشرا وجمعت جمعا ؛ ويستوى فى هذا جميع الكتب حتى التى اشترك فيها رجال الجامعة . وكان يجب أن توضع على أساس تعليمى ، فتضمن أولا نظاما خاصا لبث المعلومات العامة فى نفوس الطلاب بتدرج مقصود ؛ وتتضمن ثانيا نظاما خاصا فى التعريف بمفردات اللغة فى تراكيب مختلفة تشرح خصائصها ، بحيث يحوى كل موضوع عددا من هذه المفردات ومشتقاتها فى ثنائيه : وتتضمن — كما اقترح الدكتور — قطعاً مترجمة من الآداب الأجنبية المختلفة .

ومن هنا يعلم الدكتور أنى معه فى كثير من آرائه عن دراسة اللغة العربية . ولكن من العدل أن نقول : إنما هى مأخذ منظور فيها إلى المنزل الأعلى ، وأن الدراسة الحالية — وإن لم تكن قد بلغت هذا المنزل — لم تنحط إلى حيث يريد أن يصورها الدكتور .

بل نحن نرتقى من هذا فنقرر أن اللغة العربية قد تقدمت كثيرا ، وهى دائبة التقدم على أيدي مدرسيها الحاليين ؛ وهى لا تنحسر عن المجتمع المصرى لتخل مكانها للعامة ، بل هى — على العكس — تجلى هذه العامة عن كثير من معاقلها ، ولا يعدم الإنسان أن يجد الفصحى الآن تدب إلى الأسواق ، والأكواخ والحقول أيضا ، بشكل لم يكن معهودا قبل ربع قرن فتنط . وقد بينت مذكرة جماعة دار العلوم التى سبقت الإشارة إليها هذه النقطة أوضح بيان .

وليس صحيحا أن التلاميذ يتفوقون فى اللغات الأجنبية أكثر من اللغة العربية ، فمع ملاحظة ما تقدم من أن اللغة الفصحى هى أيضا أجنبية بالقياس إلى المصرى ، فإننا نزيد أنها تلقى من مقاومة لغة البيت والشارع ولغة مدرسى غير

(ح) القواعد القليلة ورود لا يبحث فيها إلا عند الضرورة ، على أن يكون ذلك بإيجاز مثل عمل (لات) وحكم المنعول منه .

(ط) تترك القواعد التي لا أثر لها في ضبط الكلمات أو طرق اشتقاقها ، كشروط عمل اسمي الفاعل والمنعول ومراضع الابتداء بالذكرة ومجيء الحال معرفة أو من الذكرة إلى غير ذلك .

وهذه الأسس - كما يرى الدكتور - تحقق غاية من تبسيط النحو والصرف بلا خروج على النحو المعروف ، ودون تعارض أو إعطام .

وأما أن دراسة اللغة العربية في المدارس فاسدة ، وأساليبها هي أساليب القرون الوسطى ، وأن هناك خطرا من الانتكاس إلى العامية ، وأن اللغات الأجنبية أكثر منها نفعاً فلا يسمح لي الدكتور أن أخالفه في ذلك كثيراً .

ولا يحسب الدكتور أو غيره أنني راض كل الرضا عن دراسة اللغة العربية في مدارسنا ، فإن لي عليها مأخذ :

منها أنها لا تعنى بخلق الذوق الأدبي الممتاز أو تنميته ، ولا تفسح له الطريق حين يوجد في نفوس الطلاب ، بل هي تضيقه وقد تخنقه .

ومنها أن دراسة الأدب مع ما نالها من الاعتدال بتدريس تاريخ العصر الحديث أولاً والتدرج منه إلى العصور القديمة ، فإنها لا تزال تروح تحت اختيار سخيف للنماذج ؛ وقد ابتدأت من عصر كان الأدب فيه منحطاً ، لم تدركه النهضة الأخيرة بروحها وحياتها ، فهو خليق أن يثبت في نفوس التلاميذ مذاهب أدبية منحطة ، وأذواقاً فنية رديئة . ومن رأي أن التلاميذ في المدارس الثانوية لا يصح أن يدرسوا أو يحفظوا إلا العصور الحية والنماذج العالية في الأدب العربي ، وأن تترك الدراسة المفصلة إلى الأقسام العالية ، حين نضمن أن ذوق التلميذ قد تربى ، ولم تعد تؤثر فيه النماذج السيئة .

وليس أخطر على ذوق الشادي في الأدب من أن نبدأه بنماذج من الساعات

منصلا في النحو والصرف :

(ا) تترك التعاريف النحوية بتانا ، فإن الأمثلة التي تمر بالسمع والنظر وتنال العناية من الشرح والتفهم أجدى في فهم القواعد فهما علميا وفي تعرف وظيفة الكلمة في الجملة وارتباط هذه بما لها من حكم إعرابي أو غير إعرابي وأدنى إلى محاكاة المتعلم لهذه التراكيب ، وإلى طبع لسانه على التعبير الصحيح . وهذه الطريقة ، طريقة عرض العبارات الصحيحة على المتعلمين ، هي الطريقة الطبيعية في تعلم اللغات والإلمام بخصائصها .

على أنا حين نلجأ إلى الأمثلة لتعرف القاعدة لا نبعد عن الأصول المنطقية ، فالتعريف بالمثال صحيح متداول في الكتب القديمة والحديثة .

(ب) يجتنب من الألفاظ الاصطلاحية ما لا داعي إليه ، ونوجه ذهن المتعلم إلى وظيفة الكلمة في الجملة وما أفادته من معنى ، وإن بعض الألفاظ الاصطلاحية يمكن الاستغناء عنه بعبارات أقرب فهما وأيسر منا لا للتعلم مع الوفاء بالغرض الذي من أجله وضع الإصلاح .

(ج) إن الغرض من الإعراب هو ضبط أواخر الكلمات ، وبيان سبب هذا الضبط ، وحسبنا أن نعبر عن هذا بطريقة موجزة ، وليكن أساسه فهم وظيفة الكلمة في التركيب .

(د) لا داعي للتعرض لأعراب ما ليس لإعرابه أثر عملي في فهم الجمل أو ضبط الكلمات ، كأدوات الشرط وصيغتي التعجب ونحو ذلك .

(هـ) لا داعي للتعرض لعلامات بناء الماضي والأمر وأحوالهما المختلفة ، فإن ضبط الآخر فيها يكاد يكون طبيعيا في جميع الأحوال ، وليس النص على ما بنى عليه الفعل إلا تعبيراً عن الأمر الواضح المحسوس .

(ز) لا داعي للنص على بناء الحروف ، مادام المتعلم قد عرفها بهذه الحالة الخاصة ، فهذا النص إنما هو من قبيل تقرير الواقع الذي لا يحتمل تغييراً .

العربية ، ما لتلقاه الإنجليزية والفرنسية ، وهي مع ذلك أبين أثرا في الطالب منهما ؛ وكل منصف يعلم أن طالب الشهادة الثانوية لا يستطيع كتابة رسالة باللغة الإنجليزية ولا يحسن قراءة صحيفة إنجليزية ، وليس هو كذلك في اللغة العربية . والدكتور العميد يعترف في موضع آخر بأن الطلبة يدرسون لغتين أجنبيتين ، ولكنهم لا يستفيدون منهما شيئا . ومن قبل هذا قرر معالي نجيب الهلالي بك في تقريره عن التعليم الثانوي ، أن الطلاب لا يعرفون من اللغات الأجنبية إلا مبادئ سطحية .

وتد تابع الدكتور طه بك نى هذا الموضوع ما جاء من قبل في كتاب الدكتور حافظ عفيفى باشا « على هامش السياسة » . وكلاهما رسم صورة منكورة لدرس اللغة العربية في المدارس الابتدائية والثانوية . فأما الدكتور عفيفى باشا فمع احترامنا له نقول : إنه انتزع صورته من أيام دراسته هو ، وله عذره فهو بعيد عن دائرة المدارس . وأما الدكتور طه بك فمع قربيه من المدارس ، إلا أن له عذره أيضا ، فهو مشغول بالآداب جميعها ومشغول بالجامعة عن كل ما عداها ! ويعقد الأستاذ العميد موازنة بين ثقافة الطلاب الأجانب في لغاتهم وآدابها كما وجدهم في فرنسا عند سفره للدراسة في « السوربون » وثقافة الطالب المصرى في لغته وآدابها ، حيث تنعدم كل أسس الموازنة ؛ ويمكن في اختصار أن يقال : إن كل عوامل البيئة هناك مساعدة ، وكل عوامل البيئة هنا معاكسة وحسبنا هذا .

ويرى الدكتور أن من الجرم ألا يعرف الطلبة المصريون هنا شيئا عن هوميروس وبندار ، وهوارس ، وفرجيل ، ودانت ، وسرفنتس ، وجوت ، وفيكتور هوجو ، كما يعرف الطلبة الأجانب في فرنسا .

وأنا مع الدكتور في وجوب المعرفة بهؤلاء ، وفي إيجاد مترجمات لهم فيما يقرأ طلابنا كما قدمت . ولكني أسأل الدكتور : ألم يسأل نفسه مرة كم يعرف الطلبة

الأجانب عن المتنبي، والمعري، وابن الرومي، والشريف الرضي من شعرائنا
الأعلام؟ بل كم يعرف الطلبة الفرنسيون مثلاً عن : مائت، وجراي، وكتس،
ووردسورث من غير الفرنسيين، ذلك أنه لفت نظري في الأسماء التي أوردها
أنها جميعاً من اللاتين، الذين لا عجب ولا فضل للطالب الفرنسي إذا ألم بهم،
كما نلم نحن بشعراء العربية...!

ثم لنعد إلى آراء الدكتور عن قضية اللغة العربية :

٣ — أن دار العلوم لا تصلح لتخرج مدرسي اللغة العربية ؛ لأن خريجها
لا يعرفون لغة أجنبية، ولم يتقنوا العربية والفارسية، ولا أنها لا تخضع في برامجها
ونظامها لديوان وزارة المعارف وسلطته المركزية، ولأنها تجمع بين الدراسة
العلمية ودراسة علوم التربية، ولأنها لم تجدد شيئاً في نحو البصرة والكوفة، بينما
العلوم الطبيعية والرياضية تطورت وتحورت، ولأنها لم تشترك في خلق النهضة
الأدبية، ولم يكن منها أحد من المشهورين الذين يقرءون الجليل في السياسة أو
الأدب أو الاجتماع، ولأن وزارة المعارف دائبة الشكوى من ضعف اللغة
العربية في المدارس.

ويرتب على هذا كله نتيجة المتظرة، وهي أن خريجي كلية الآداب أصح
لهذه الدراسة لكل ماسبق، ولأن من تخرجوا في قسم اللغة العربية بها
يدرسون الآن بالمدارس، ويشهد لهم المفتشون من خريجي دار العلوم
أنفسهم بالتفوق.

فلنتظر في جميع هذه الوجوه.

لا يحسب أحد أننا راضون كل الرضا عن ثقافة دار العلوم، فلا ريب أن
جهل المدرس باللغة الأجنبية يقسم أجنحته عن التحليق، وعن متابعة آخر
البحوث العلمية والنفسية لتجديد نفسه ومعلوماته، وإنما يخفف من حدة هذه

الحقيقة كثرة المترجمات الآن، وهي تسمع - إلى حد ما - بتتابع التطورات الفكرية في العالم.

ولا ريب كذلك أن دراسة الأدب ناقصة في هذه المدرسة، ومثلها دراسة التربية وعلم النفس.

وأنا على ثقة أن تصريحاتي هذه ستغضب الكثيرين من إخواني وأساتذتي ورؤسائي على السواء. ولكن لا بد منها، فقد سبق لي أن صرحت بها، وأنا طالب في المدرسة منذ ست سنوات، وقد قدمت بها اقتراحات ضمنيتها برامج كاملة للدراسة بالمدرسة، إلى صاحب العزة ناظرها، واقترحت أن تكون للمدرسة تجهيزية خاصة، تدرس بها اللغة الإنجليزية منذ أول سنة، وتتوسع في دراسة اللغة العربية وعلوم الدين، فتهيء بذلك للقسم العالي، على أن تستمر دراسة الإنجليزية في هذا القسم. ويتوسع في دراسة اللغة العبرية، وفي علوم التربية، ويخلق درس النقد الفني بجانب تاريخ أدب اللغة الذي يدرس الآن، وتزاد سنة الدراسة بالقسم العالي إلى ست سنوات، تنتهى بتقديم رسالة، ويستقل مجلس إدارتها بتسيير نظامها.

هذه كانت مقترحاتي. ولا زلت مصرّاً عليها، وهي تتفق مع الملاحظات الثلاث الأولى للدكتور. والحق حق من أية جهة جاء.

ولكن هذا شيء، والنتائج التي يربتها الدكتور شيء آخر. فإن هذا المدرس الناقص لا يزال حتى اليوم أصح من تخرجهم المعاهد كلها للتدريس بالمدارس العامة؛ وذلك لأمر واحد بسيط، هو أنه خير من درس اللغة العربية دراسة منيطة صحيحة في المستوى المطلوب.

ولو أن طالب قسم اللغة العربية بكلية الآداب يدرس على هذا النسق، بجانب ما يتوفر له من لغة أجنبية، لكان بلا شك أصح. ولكن للجو المدرسي وللتقاليد المدرسية قيمة في هذا النحو من الدراسة، لا أحسب الدكتور يغفلها

بينه وبين نفسه . وهو يعلم تلك الحقيقة الواضحة التي صرح بها ذات يوم الدكتور منصور بك فهمي — أحد عمداء كلية الآداب — وهي أن طلبة الكلية لا يدرسون اللغة العربية ، ولكنهم — على أكثر تقدير — يتقنون ثقافة عربية ؛ و الفرق بين التعبيرين ، كما لا بد أن يعلم الدكتور .

ولأنريد نحن أن نتابع بعض الخبثاء الذين يقولون : إن الدكتور العميد إنما يكره تدريس النحو في المدارس لهذه العلة نفسها !

أما الثقافات الأدبية وتغفوق طلبة كلية الآداب فيها ، فليسمح لي الدكتور أن أصارحه بحقيقة وقعت لي : لقد كنت وأنا طالب ، شديد الحنق على دار العلوم ، شديد النقمة على تقصيرها في حق الثقافات الأدبية ، وكنت أتخيل أن هناك على الضفة الأخرى للنيل ، وفي مدرجات الجامعة عالما آخر من النقائمة الواسعة ، وكان هذا التخيل يزيد نقمتي على المدرسة التي لا تلبي كل حاجة نفسي ومضت أيام ، واختلطت بأبناء الضفة الأخرى ، وقرأت ما يكتبون ، فالحق أقول لك يادكتور : لقد علت أنني ظالم لنفسي ولمعهدى وقد هدأت ثورتى وزالت حدتها ، وتيقنت يوم ذاك أن أبناء الضفة اليسرى وأبناء الضفة اليمنى للنيل ، لا يفترقون كثيرا إلا في الظواهر والقشور !

ولقد شاء الدكتور أن يسجل لخريجى الآداب اعترافا من المفتشين ، فأحب أن أرجو الدكتور في مراجعة هذه المسألة ، فلعل هؤلاء الخريجين خجلوا منه فغيروا له وجه الحقيقة ! وأحب أن أذكر له مثلين اثنين . أولهما واحد من هؤلاء عين في مدرسة ثانوية مدرسا للغة العربية ، وزاره أحد حضرات المفتشين فاقترح أن ينقل إلى المدارس الابتدائية ، فنفذ عميد كلية الآداب الاقتراح بصورة أخرى ، وهي إرسال هذا المدرس في بعثة من بعثات الجامعة لدراسة اللغة السريانية ! .

وثانيهما مدرس كذلك من هؤلاء كان في الجمعية الخيرية الإسلامية الابتدائية

فزاره مفتش كذلك ، واقترح عدم صلاحيته للتدريس بالمدارس الابتدائية ، فنقله كذلك عميد كلية الآداب معيدا في كلية الآداب .

يجب يادكتور أن تبقى دار العلوم ، وأن تطالب لها كما نطالب بالإصلاح والاستقلال ؛ فتنهض بمهمتها في المستقبل كما نهضت بها في الماضي لمصلحة الجميع . . .

وأما الجمع بين الدراسة العلمية ودراسة التربية فلننظر رأى الدكتور فيه : فهو في ص ٣٤٨ من الكتاب يستنكر الجمع بين الدراستين . وفي ص ٣٦٧ يرى أن يدرس طلبة كليتي الآداب والعلوم في السكيتين وفي معهد التربية ابتداء من السنة الثالثة ويجمعوا بين الدراستين . وفي ص ٣٩٧ يعود إلى تحريم هذا الجمع في دار العلوم وفي مدرسة المعلمين العليا المأخوذة . وفي ص ٤٣١ يعود إلى تحليله في كلية الآداب ومعهد التربية .

فأنت ترى من هذا أنه حيثما كان هذا الجمع بين الدراستين في دار العلوم فهو محرم أى تحريم ؛ ومتى كان في كليه الآداب فهو محلل أى تحليل ؛ وليس يمثل هذا تساس شئون التعليم !

وأما أن دار العلوم تدرس نحو البصرة والكوفة ، ولا تجدد فيهما كما في علوم الطبيعة فلست أدرى أن الدكتور يجد في هذه الموازنة . . . أليس ثمة فارق بين علوم الطبيعة القائمة على المشاهدات والقوانين الطبيعية المجهولة التي تكشف يوما بعد يوم ، وبين العلوم اللسانية القائمة على أسس ثابتة لا تزيد ؟

وقد تألفت لجنة لإصلاح النحو بإرشاد الدكتور ، فهل تراها صنعت نحوا غير نحو البصرة والكوفة ؟ وقد اشتغل الدكتور أستاذا للدراسات العربية عشرين عاما ، وسيطر على كثير من اللجان ، بل كثير من الوزارات ؛ فهل تراه صنع نحوا غير نحو البصرة والكوفة ؟ الحق أقول لك يادكتور : كان خيرا ألا نعرض لمثل هذا الحديث !

بقى أن دار العلوم لم تشترك في خاق النهضة ولم يكن من خريجيها أحد من زعمائها ، وهذه مسألة وفاها الدكتور « زكي مبارك » حقها في عدد الرسالة (٢٩٠) وبين فيها مجد الجندي المجهول ، الذي يعمل بين الكراسيات واللامية ، والذي لا يستمتع بمجد ، لأن صناعته بلا مجد ، والدكتور طه بك نفسه قد أسلف الحديث عن الظروف المنكرة التي تكف نشاط المعلمين .

وما أريد أن أزعّم أن هؤلاء المدرسين كانوا خليقين أن يصبحوا زعماء في الأدب والسياسة والاجتماع ، لو لم تكن أمامهم هذه الأعباء ، أو لم يتفرغوا للأدب كما تفرغ له الزعماء الذين ذكرهم الدكتور ؛ فأنا لا أغالط ولا أداخل ولا أغش نفسي ونفوس القراء ، وأنا أعلم أن هؤلاء الزعماء الذين ذكرهم الدكتور : سعد زغلول ، ومحمد عبده ، والعقاد ، وهيك ، ولطفى السيد ، والمازني ، وأمثالهم ليسوا من صنع المدرسة ؛ ولكنهم من صنع الطبيعة ، ومن صنع أنفسهم ، ومن صنع القوى المذخورة في ضمير الشعب كله ، فليس لمعهد أن يفاخر بهم دون معهد .

ومع أن هذا المقياس : مقياس التأليف والشهرة لا يصلح ، فنحن نوافق الدكتور عليه ، ونحاسب كلية الآداب به .

لقد بدأت كلية الآداب تخرج منذ عام ١٩٢٨ في عهدها الجديد ، فانهقد موازنة بين المشتركين في النهضة الأدبية من خريجيها ومن خريجي دار العلوم منذ هذا العام : في العدد ، وفي نوع الإنتاج . وقد كنت أريد نشر الأسماء ، لولا أنني لست في مقام الإعلان ، ولكن قراء الصحف والكتب يعلمون .

على أن خريجي دار العلوم هم الذين تقوم عليهم كلية الآداب من جهة ، ويقوم عليهم الأئزر الجديد من جهة ، ثم يقوم على ما كتبوا وترجموا علم ناشئ في مصر هو علم التربية وعلم النفس ، وإذا استثنينا كتاب التربية الحديثة للأستاذ الخرنجي ، وكتاب مشكلات التربية للأستاذ الهاكع ، وكتابين

للاستاذ قنديل ، وثلاثة كتب للأستاذ يعقوب فام - لم يبق في المكتبات ،
إلا مؤلفات هؤلاء الجنود المجهولين !

بقى أن وزارة المعارف دائبة الشكوى من دار العلوم فليتفضل الدكتور
طه حسين بك بالرجوع إلى ما كتبه الأستاذ مؤلف «مستقبل الثقافة في مصر»
عن الكيد والتنازع الظاهر والباطن في الديوان ، ليعرف علة هذه الشكوى ،
وعلة هذا الإعلان !

غرضه التعليم العالي والبحث العلمي :

وهنا يخلص الدكتور مرة أخرى من هذه المشاكل الشائكة ، ومن الأغراض
الموضعية ، فيعود إلى التحليق الذهني ، وإلى الصفاء الروحي ، وإلى عذوبة العرض
وجمال التصوير ؛ فيحدث عن أغراض التعليم العالي ، ويستعرض الآراء المختلفة
فيه : من رأى رجل الشارع ، إلى المثقفين الممتازين على اختلاف وجهاتهم ؛ ويرى
أن رجل الشارع أقرب إلى معرفة الغرض من هذا التعليم حين يصوره بأن
التعليم فيه تهذيب للعقل وإزالة للجهل ، وأن المثقفين الممتازين أجدر بالنجاح
في الحياة من الخاملين الجاهلين ، وبأن التعليم العالي يؤهل طلابه لشغل المناصب
العالية الممتازة .

وليس كل الغرض منه إذن - كما يتصور المثقفون - البحث عن العلم
للعلم ، ولا مجرد الإنتاج التطبيقي في الحياة العملية . وإنما ينبغي أن يكون جامعا
لهذين الغرضين . وعلى هذا الأساس الواضح يبني الدكتور سياسة التعليم
العالي بناء قويا . « فكلية الجامعة إذن تقصر أشنع التقصير في ذات نفسها
وفي ذات الأمة إن هي لم تخرج من الشباب إلا رهبا نايكفون في مكاتبهم ومعاملهم
على البحث الخالص ، كما أنها تقصر في ذات نفسها وفي العلم والمعرفة وفي

ذات الأمة ، إن هي لم تخرج من الشباب إلا طلاب المنافع والمضطربين في كسب القوت ويسرنى أن أذكر أننى سمعت هذا الرأى مرات فى مدرجات دار العلوم قبل سنة ١٩٣٢ من أساتذة التربية .

ويطلب الدكتور للدولة أن تفسح صدرها لخريجى الجامعة يشغلون من المناصب ما يناسب دراستهم ، ويطلب إليها وإلى الأمة والأفراد تشجيع البحث العلمى الخالص ومنح الجامعة ما تحتاج إليه من المعونة ، وينعى بحق على الأثرياء المصريين الذين لم يفكروا بعد فى هذا التشجيع الذى يشهد بحيوية الأمة . وإنما كانت أول هبة من يد كريم يونانى لتشجيع درس الحضارة اليونانية فى كلية الآداب وهو المسير « ارستوفرون »

ويعرد مرة أخرى لبيان تنظيم هذا التشجيع ، وتنظيم البحث العلمى نفسه فيقترح اقتراحا غاية فى الجودة ؛ وهو ضم جميع الهيئات العلمية المختلفة : « المجمع اللغوى العلمى المصرى ، والجمعية الجغرافية ، وجمعية فؤاد الأول للشريعة والاقتصاد ، وجمعية فؤاد الأول للحشرات ، ومعهد فؤاد الأول للأحياء المائية ، وجمعية الأطباء ، وجمعية المهندسين ، والمجمع المصرى للثقافة العلمية ، ولجنة التأليف والترجمة والنشر » وأن ينشأ من هذه جميعا « المجمع المصرى » على مثال المجمع الفرنسى « ويمنح ميزانيات هذه الجمعيات المتناثرة ، ويكون بذلك بيئة علمية راقية » وهو اقتراح نافع . مادامت قوائم الجامعة لم تشتد حتى الآن فى البحوث العلمية ، ومواردها محدودة لا تسمح لها بالتوسع .

مشاكل الجامعة وعملها :

ويتناول الدكتور حياة الطلبة الصحية والاجتماعية ، والبيئة الجامعية ، فيصور أسباب النقص فيها بكل تمهل ووضوح . ويصور الإهمال الصحى الذى ينخر فى أجسام الطلاب والإهمال الاجتماعى الذى يطيح بأخلاقهم ، والتفكك فى البيئة الجامعية الذى لا يحقق شيئا من الثقافة العامة . وهى لا تقتصر على التخصص

في علم أو علوم ، والذي ينبغي ما يجب أن يتوفر للجامعي من الصفات الإنسانية الراقية ، والآداب المثالية العالية .

حتى إذا فرغ من بيان أوجه النقص في هذا كله ، وبيان أوجه الطب لها جميعا ، بسط لك كفيه بالعوامل الهدامة التي تحول بينه وبين التنفيذ . . . هذه العوامل تلخص في تكتيف الجامعة بالنظام الحكومي المعقد ، وبالاكتفاء على استقلالها العلمي بين الحين والحين .

وليس التضييق على الجامعة بمفسد فيها الصحة والاجتماع فحسب ، ولكنه يتناول شئونها التعليمية كلها ، ويتناول تقاليدھا الجامعية كلها ، ويدخل السياسة وأهواءها إلى حرم الجامعة وحجراتها ، فازدحام الطلاب دون توفير ما يجب لهم من المعامل والأساتذة ، وإنجاح الطلاب بقوة القانون ، والعفو عن المذنبين يهم برغم أحكام التأديب . . . وكل شر وكل إفساد ، إنما يأتي الجامعة من تدخل السلطة التنفيذية في أخص شئونها .

والحق مع الدكتور في هذا كله ، وشكواه من تدخل السلطة التنفيذية في التعليم وشئونه قد لا يحتاج لتعليق منا ولا بيان ، لأن الجميع يشاركونه الرأي فيه ، أما شكواه من تدخل وزارة المالية فهو الذي قد يحتاج إلى الموازنة من كل مثقف ، لأن لهذا التدخل وجهها ظاهريا من الحجة يبرز على كثيرين .

وزارة المالية في مصر شأنها عجيب . فهي تبتلع اختصاصات الوزارات كلها ، وتكاد تشل عمل الوزارات كلها ، وتطيل الإجراءات وتعقدها في الوزارات كلها ، بحجة أنها المسئولة عن مالية البلاد !

فهي لا تكتفي بالرجوع إليها في النهاية عند تحديد ميزانية كل وزارة ، وبيان الدرجات والمصروفات والإيرادات في كل وزارة ؛ ثم تدع للوزارات المختلفة أن تتصرف في حدود ميزانياتها ، وتسير أمورھا في يسر وسرعة كما

رأت حاجة إلى ذلك . بل لابد أن ترجع إليها في تفاصيل كثيرة كان يجب أن تستقل بها .

وهذا أثر من آثار الاحتلال لابد أن يمحى ؛ فتمسك المستشار المالي الإنجليزى يريد أن يركز السلطة في يده ، وأن يعلم الإنجليز كل كبيرة وصغيرة تجري في الدولة كلها ، عن طريق وزارة المالية ؛ فكان هذا النظام المعقد المربك . والآن وقد استقلت البلد ، وأصبح كل وزير ككل وزير ، وكل وزارة ككل وزارة - يجب أن ترد الحرية للوزارات المختلفة ، فنعمل في حدود ميزانياتها التي وافقت عليها المالية - وحسب هذه ضمانة بذلك - ونرد للآلة الحكومية سرها ونشاطها وسرعة إجراءاتها ، بدل أن نزيدها عسرا وتعقيدا ، وإذا تم هذا فلن يشكر الدكتور طه بك من هذه الوجهة ولن يشكو سواه .

التعليم الدينى وضماناته

وفي خفة ورشاقة يتناول الدكتور حديث التعليم الدينى ، وما يجب لصاحبه من تنور الذهن ، وثقافة العقل ، حتى يستطيع التفاهم مع أبناء الوطن كله ، وحتى يستطيع إرشادهم إلى الطريق السوى بأيسر مجهود . ويرى كما تقدم أن تشرف الدولة على مرحلة التعليم العام فى الأزهر وبصور بحق عقلية الأزهر فى هذه الأيام وهو ينافس الدولة بتخريج متعلمين منه كالذين تخرجهم ، ومنحهم إجازات كإجازاتها ، ومطالبته لهم بوظائف من وظائفها ، ويرى أن هذه مزاحمة ومنافسة وليست مشاركة ؛ لأن الدولة التى تمثلها وزارة المعارف لا تعلم شيئا عن ثقافة من يدفعهم الأزهر إليها دفعا ، ولم تشترك فى تكوين عقليتهم بما يضمن لها أنهم لن يكونوا سببا فى دفع العقاية العامة إلى الوراء .

ولا يقصر الحديث على رجال الدين الإسلامى بل يطالب بالثقافة ويشرف الدولة كذلك على رجال الدين المسيحى ، لأن المسيحيين شركاؤنا فى الوطن ،

فيجب أن نضمن أن رجال دينهم لا يرجعون بهم إلى الوراء ، ولا يلقونهم ثقافة تعارض ما يتلقونه في المدارس العامة . ومن بين ما يطالب به ترجمة الكتاب المقدس ترجمة عربية صحيحة ، بعيدة عن الأخطاء . ونحن معه في ذلك كله معجبين بصراحته وقوة بيانه في جلاء هذه المسائل الشائكة .

الأدب والترجمة والصحافة والمذيع والخيار:

ويجتاز الدكتور بعد هذا دائرة المدرسة إلى إدارة المجتمع ، وإلى النشاط الحر الذي يضطرب فيه أبناء الوطن ، فيدعو دعوة جاهرة إلى الإكثار من الترجمة حتى تتصل بالثقافات الإنسانية .

ثم يصور في براعة ، جهاد رجال الأدب الحديث الذين كانوا روادا عظاما لعصر جديد ، وما لاقوه في هذا الجهاد الشاق مر عنت الأيام ، وعنت الشعب ، وعنت التقاليد والقوانين ، وكل ما يحيط بهم ، وكيف تغلبوا على هذا كله ، ورفعوا رموسهم شامخين .

وهنا لا يتألك القارئ نفسه وهو يعجب بهؤلاء الرواد الأبطال الذين أعزوا الأدب واستعزوا به ، أن يرسل أشد اللعنات على قوم من الطفيليين عبثوا بهذا الجهاد كله ، وسخروا من هذا النصر كله ، فراحوا يمرغون الأدب في الأتوال ، ويقفون بهذا الأدب على الموائد والأعتاب ، ويحرقونه قربانا خسيسا لذوى الجاه والسلطان ، ويسفون به في المناسبات التافهة التي يفرح بها السوق والعبيد .

ويرى الدكتور أننا بعد أن ظفرنا بالاستقلال لم نتهج نهجا جديدا في النهضة الأدبية والعلمية والاجتماعية ، ولا نزال كما كنا قبل الاستقلال نسمع جعجعة ولا نرى طحنا ، ومع هذا نغيب الأدباء والعلماء بقلة الإنتاج . والدكتور هنا مقصده — على غير عادته — في تصوير هذا العبث الذي نلج

فيه فأريد أن أسأل : أين الأحزاب المصرية ، وأين برامجها الجديدة ، وأين آراؤها في مثلنا كلنا الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية ؟ إن لكل حزب في أوروبا التي نقلدها رأيا تفصيليا في كل هذه المسائل ، ومن هنا تختلف سياسة كل حزب في صبغ البلاد وصبغ المناهج الدراسية بخطته وغايته ، فيكون إذ ذاك معنى لاختلاف الجامعات في طرائقها وعقلياتها . واخلاف الإنتاج الأدبي والفني في وجهته وقصده ، ويكون ذلك النشاط العقلي الحصب الذي يغمر البلاد الحية ... فمتى ياترى يكون لدينا أحزاب ؟

ثم يدرج الدكتور إلى الصحافة والخيالة والمذيع فيرى أن ظروف مصر الاجتماعية توجب تنظيم حريتها ، على ألا تكون إدارة المطبوعات أو إدارة الأمن العام هي التي تتولى ذلك . بل يوجب أن تنظم هيئات من المثقفين ثقافة عالية متنوعة للإشراف عليها ، وذلك حتى لا تغلو هذه الهيئات في الحد من حريتها ، وحتى توجهها الوجهة الصالحة الآمنة على نهضة البلاد ومستقبلها .

ولا يقصر الدكتور في إظهار عطفه على المسرح لأنه أداة راقية للثقافة فيجب أن نمنع عنه خطر مزاحمة الخيالة له ؛ لأنه أقرب منها إلى الفن الجميل ، وهو يجمع بين جمال المنظر وسحره ، وجمال الأدب وسحر الأسلوب في الحوار .

كلمة ختامية

وقد حرصت على استعراض رأى الدكتور في هذه الشؤون كلها ، لأن هذا أدنى إلى توضيح ذلك العمل الشامل الذي قام به في كتابه القيم ، وعلى حسن فهمه لعوامل الثقافة في كل بيئة وكل مكان . وقليل منا من يربط هكذا بين وسائل الثقافة جميعا .

وفي النهاية أتوجه إلى الدكتور بإعجابي بذلك المجهود العنيف، وبذلك الدستور الجامع، الذي قدمه للدولة. ولعلها لا تكسل عن مراجعته ومناقشته. فهذا خليق أن يزوج بعقليتها التعليمية إلى الأمام خطوات على هدى هذا النور الوهاج.

حلوان

سيد قطب